الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثانية 2023 – الدورة البرلمانية العادية (2023-2024) – العدد: 4

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الثلاثاء 2 ربيع الثاني 1445
الموافق 17 أكتوبر 2023 (صباحا ومساء)

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 2 جمادى الأولى 1445
الموافق 16 نوفمبر 2023

فهرس

1 ـ **محضر الجلسة العلنية السادسة**..... **ص** 03

• عرض ومناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

2 ـ **محضر الجلسة العلنية السابعة**..... **ص** 19

• مواصلة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الثلاثاء 2 ربيع الثاني 1445
الموافق 17 أكتوبر 2023 (صباحًا)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول؛
- السيد إبراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد لعزيز فايد، وزير المالية؛
- السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية؛
- السيد كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيد عبد الرحمن حماد، وزير الشباب والرياضة؛
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد علي عون، وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني؛
- السيد محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد الطيب زيتوني، وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد محمد لعقاب، وزير الاتصال؛
- السيد لخضر رخروخ، وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد طه دربال، وزير الري؛
- السيد يوسف شرفة، وزير النقل؛
- السيد مختار ديدوش، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد عبد الحق سايحي، وزير الصحة؛
- السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة فازية دحلب، وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيد ياسين المهدي وليد، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة؛
- السيد يحي بوخاري، الأمين العام للحكومة.

إفتتحت الجلسة في الدقيقة الخامسة عشرة
بعد منتصف النهار

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد الوزير الأول، كما أرحب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة، وأرحب أيضا بالطاقم الإداري المرافق، وأرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم عرض بيان السياسة العامة للحكومة.

وطبقا للدستور، لاسيما المادة 111 منه، وطبقا للقانون العضوي رقم 16 - 12 المعدل والمتمم والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو السيد الوزير الأول المحترم، لتقديم عرضه حول بيان السياسة العامة للحكومة، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء وبمناسبة ذكرى 17 من أكتوبر، اسمحوا لي جميعا، أن أترحم على أرواح شهداء مجزرة 17 أكتوبر ضحايا الهمجية الاستعمارية، رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.

عملا بأحكام المادة 111 من الدستور، يطيب لي أن أعرض على كريم مسامعكم، وللمرة الثانية على التوالي، بيان السياسة العامة للحكومة، الذي يتضمن أهم الإنجازات التي قامت بها الحكومة في الفترة الممتدة بين سبتمبر 2022 وأوت 2023، وكذا آفاق عمل الحكومة من أجل بلوغ الأهداف التي سطرتها، من أجل تنفيذ التزامات السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، الأربعة والخمسين (54) الرامية إلى بناء جزائر جديدة.

أود أن أشير إلى أن تنفيذ مخطط عمل الحكومة، جاء في سياق خاص، ميزته التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم والتي تفرض التكيف والاستجابة السريعة لمتطلبات المجتمع وتطلعاته.

فعلى الصعيد الدولي، تميز الوضع على الخصوص بما يأتي:

1 - إنكماش الاقتصاد العالمي، مما أدى بالعديد من الدول إلى تشديد سياساتها النقدية سعيا منها إلى التحكم في معدلات التضخم، الذي بقي يتراوح بين 7 ٪ و8 ٪ وتجاوز في بعض الدول عتبة 50 ٪؛

2 - توقع انخفاض مستوى النمو العالمي إلى 3 ٪ خلال سنة 2023، بعد أن سجل 3.5 ٪ في سنة 2022؛

3 - توقع تراجع نمو حركة التجارة العالمية إلى1.7 ٪ في سنة 2023.

أما على الصعيد الوطني، وبالرغم من عدم اليقين الذي ميز الظرف الدولي، عرفت بلادنا كيف تثبت صمودها، حيث تشير التوقعات إلى:

1 - تسجيل معدل نمو اقتصادي بنسبة 5.3 ٪ نهاية سنة 2023، مقابل نسبة 4.3 ٪ سنة 2022، فيما بلغ التضخم خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2023 نسبة 9.5 ٪، مدفوع، لاسيما بارتفاع أسعار المواد الغذائية (13.2+ ٪)؛

2 - توقع تراجع قيمة الصادرات نهاية السنة الجارية إلى 52.8 مليار دولار مقابل 65.5 مليار دولار سنة 2022 بسبب انخفاض أسعار البترول من معدل 104 دولارات للبرميل في سنة 2022، إلى معدل 85 دولارا للبرميل هذه السنة؛

3 - توقع ارتفاع الواردات، تحت وطأة التضخم العالمي، إلى 41.5 مليار دولار نهاية سنة 2023 مقابل 39 مليار دولار في سنة 2022؛

4 - وأخيرا، توقع فائض في الميزان التجاري في حدود 11.3 مليار دولار أمريكي، نهاية 2023، وارتفاع الإيرادات بنسبة 25 ٪، لتصل إلى 8900 مليار دج في سنة 2023، بينما ارتفعت النفقات بنسبة 52 ٪ لتصل إلى 14700 مليار دج.

ويرمي هذا المجهود الميزانياتي الضخم إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ودفع الحركية التنموية للبلاد، حيث رافق هذا العديد من الإجراءات التي سنرجع إليها لاحقا.

السيد الرئيس،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

بالرغم مما ميّز، السياق الدّولي من ظروف صعبة، تجاوبت بلادنا بالمرونة اللازمة، من خلال تكييف السياسات

العمومية بتبني سياسات استباقية، بناءً على التوجيهات السامية للسيد رئيس الجمهورية، والتي سمحت بتعزيز قدرات صمود الاقتصاد الوطني ومواصلة دعم السياسة الاجتماعية للدولة والمسار التنموي على جميع الأصعدة.

هذا الأمر تم دون اللّجوء إلى الاستدانة الخارجية ولا إلى طبع الأموال، وهو ما يدل على بعد النظر وعلى التحكم في إدارة الشأن العام والنظرة الاستباقية، لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

وسأستعرض الآن بيان السياسة العامة للحكومة، وفق المحاور الخمسة الكبرى التالية:

أولا: تكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة؛

ثانيا: من أجل إنعاش الاقتصاد وتجديده؛

ثالثا: من أجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية معززة؛

رابعا: من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية؛

خامسا: وأخيرا، تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

فبخصوص تعزيز دولة القانون وتجديد الحكومة، ارتكز عمل الحكومة أساسا على ما يأتي:

في مجال إصلاح العدالة،حيث تواصل العمل على تعزيز استقلالية القضاء عبر إعداد القانون الأساسي للقضاء، وتكريس الاستقلالية الإدارية والمالية للمجلس الأعلى للقضاء، بتزويده بهياكل إدارية تسمح له بالقيام بمهامه، ولاسيما في مجال تسيير الحياة المهنية للقضاة.

وبهدف تحسين جودة العدالة، فقد تم تنصيب 6 محاكم إدارية للاستئناف و12 محكمة تجارية متخصصة، مع توظيف 200 طالب قاض في سنة 2022 والشروع في برنامج لتوظيف 1500 طالب قاض على مدى 3 سنوات (2023 – 2025) وتوظيف 1390 من أعوان أمانة الضبط والأسلاك المشتركة، فضلاً عن تنفيذ برنامج تكويني لتحسين المستوى لفائدة 606 قضاة و1639 موظفا وتنظيم مسابقة الدخول للتكوين من أجل الحصول على شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة لفائدة 2500 مترشح.

وفي مجال تسهيل الولوج إلى العدالة، تم تكريس نمط الجلسة المتنقلة بإنشاء 23 محكمة متنقلة في 8 ولايات في الجنوب، وكذا فتح 6 ملحقات للمحاكم واستلام 13 مقرا لجهات قضائية، تقريبا للعدالة من المواطن، وتقليصا من المشقة التي كان يعاني منها، لاسيما بالجنوب.

أما في مجال تعزيز الممارسة الكاملة للحقوق والحريات، فقد تم إصدار قانونين يتعلقان بالحق النقابي وحق الإضراب، وهي قفزة نوعية في إصلاح الإطار القانوني الساري منذ سنوات التسعينيات، قصد تكييفه مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها بلادنا مع المعايير الدولية المتعارف عليها.

أما جهود تعزيز حرية الصحافة والإعلام، فقد كُللت بإصدار القانون العضوي المتعلق بالإعلام وإعداد مشروعيْ قانونين يتعلقان بالنشاط السمعي البصري وبالصحافة المكتوبة والإلكترونية.

وفيما يتعلق بتعزيز أمن وسلامة الأشخاص والممتلكات، تم إيلاء الأولوية القصوى للأعمال الوقائية قصد استباق الأخطار والتقليل منها، ولاسيما الجريمة المنظمة والجرائم السيبرانية.

كما عززت الحكومة قدراتها في مجال التدخل لمواجهة الأخطار الكبرى، لاسيما عبر:

1 – إعداد الاستراتيجية الوطنية للتقليل من مخاطر الكوارث والمخططات الوطنية والمحلية لتنظيم النجدة؛

2 – عصرنة المنشآت القاعدية للحماية المدنية، ودعمها بالموارد اللازمة؛

3 – تنصيب اللجنة الوطنية لحماية الغابات، واللجان العملياتية في الولايات والدوائر، والبلديات، ولجان السكان المجاورين للغابات.

وفيما يتعلق بتكريس العلاقة التكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، واصلت الحكومة العمل تنفيذا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية، بتعزيز الصلاحيات الرقابية للبرلمان، ومواكبة الحركية التي قمتم بإضفائها، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، بمعية السيدات والسادة النواب، حيث توج ذلك بتحسّن واضح لسير جميع آليات الرقابة البرلمانية، وأذكر هنا، على سبيل البيان لا الحصر، أهم الإنجازات في هذا الباب وهي كالتالي:

1 – الردّ على كل الأسئلة الكتابية الموجهة إلى الحكومة، وعددها 1784 سؤالاً، بزيادة قدرها (4.4+ ٪) مقارنة بالدورة السابقة؛

2 – الردّ على 620 سؤالاً شفويا خلال 28 جلسة علنية، بزيادة قدرها (58+ ٪) مقارنة بالدورة السابقة، وإني – كما قلت – أجدد بهذه المناسبة الاستعداد التام للحكومة من أجل تنفيذ كل تدبير إضافي يسمح للتكفل بالأسئلة الشفوية المطروحة، وفي الآجال الدستورية المتعارف عليها؛

3 – مرافقة وتسهيل سير 44 بعثة استعلامية مؤقتة، منها 11 بعثة لمجلس الأمة، مقابل 23 بعثة خلال الدورة

السابقة، أي بزيادة قدرها (+ 91 ٪)، علماً أن التقارير التي توّجت هذه البعثات وبلغت للحكومة كانت موضوع دراسة ومتابعة دقيقتين للتكفل بالانشغالات المطروحة؛

4 – مشاركة أعضاء الحكومة ومسؤولي هيئات ومؤسسات وإدارات عمومية أخرى في 104 جلسات استماع تم تنظيمها من طرف اللجان الدائمة حول المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة، أي بزيادة قدرها (121+ ٪) مقارنة بالدورة السابقة؛

5 – التكفل بـ 2162 عريضة قدمها أعضاء البرلمان، منها 570 عريضة موجهة للوزير الأول، وقد تم الرد إلى حد الآن على 1638 عريضة، أي بنسبة 76 ٪؛

6 – إجراء 1506 مقابلات مع أعضاء البرلمان من قبل الوزير الأول ومسؤولي المؤسسات والهيئات العمومية؛

7 – التأسيس للقاءات دورية بين الولاة والبرلمانيين، تبعا لما تم الالتزام به في هذا الشأن، حيث تم عقد 203 لقاءات سمحت بعرض 2534 انشغالاً من انشغالات المواطنين، وتم التكفل من طرف السلطات المحلية بـ 2185 انشغالاً، مع رفع 412 انشغالاً إلى السلطات المركزية المختصة، وقد تم وضع جهاز لمتابعة نتائج هذه اللقاءات على مستوى وزارة الداخلية وديوان الوزير الأول.

وفيما يتعلق بتحسين جودة النصوص القانونية، فقد واصلت الحكومة وضع الإطار القانوني المتصل بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى، التي قرّرها السيد رئيس الجمهورية، وقد توج هذا العمل بما يلي:

1 – إصدار 1297 نصا قانونيا، منها 19 نصا تشريعيا و1278 نصا تنظيميا؛

2 – إستكمال إعداد 470 مشروع نص تشريعي وتنظيمي، كما سنُولي عناية خاصة لتسريع إصدار النصوص التطبيقية ونشرها في أجل لا يتعدى 60 يوما، ابتداءً من تاريخ نشر القانون المعني.

لقد شكلت هذه الإصلاحات في المجال القانوني والتشريعي لبنة أخرى لتكريس الحقوق والحريات وتعزيز دولة القانون والمؤسسات وتحسين الحوكمة ونجاعة الاقتصاد الوطني، من خلال مراجعة عميقة لنصوص قانونية محورية، يعود البعض منها لستينيات القرن الماضي، وأذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1 – إصدار قوانين جديدة تتعلق بالحق النقابي (الذي يعود لسنة 1990) وحق الإضراب (الذي يعود كذلك إلى 1990) وكذا استكمال إعداد مشاريع قوانين تتعلق بالإجراءات الجزائية والعقوبات (والتي تعود إلى 1966) ومحاربة جرائم التزوير واستعمال المزور ومحاربة المخدرات والنشاط السمعي البصري، والصحافة المكتوبة والإلكترونية، والجمعيات والأحزاب السياسية وحريتي الاجتماع والتظاهر السلمي وقانوني البلدية والولاية، وكذا الوظيف العمومي وتسهيل الإجراءات الإدارية، والقانون الأساسي للقضاء، وهي مشاريع نصوص تم إيداع العديد منها على مستوى مجلسكم الموقر، وسيتم إيداع ما بقي منها، خلال هذه الدورة، بإذن الله تعالى؛

2 – وفي مجال استكمال وضع الأرضية القانونية لإنعاش وتجديد الاقتصاد الوطني وبعث الاستثمار، كللت الجهود بإصدار القانون النقدي والمصرفي الجديد والقانون الجديد للصفقات العمومية، والقانون الجديد للمحاسبة العمومية والتسيير المالي، مع إرساء ثقافة المقاولاتية عبر تكريس – لاسيما – الحق في الاستفادة من عطلة لإنشاء مؤسسة لمنتسبي القطاع الاقتصادي والوظيف العمومي، على حد سواء، من خلال تعديل قانوني العمل والوظيفة العمومية؛

3 – إستكمال وضع منظومة قانونية متكاملة لتأطير العقار الاقتصادي، خدمة لتطوير الاقتصاد الوطني؛

4 – إستكمال المراجعة الشاملة للقانون التجاري وقانون التأمينات وقانون المناجم وكذا إعداد مشروع قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تكريسا لمقاربة جديدة ومبتكرة لتمويل مشاريع المنشآت الأساسية؛

5 – وأخيرا، تكريسا للدور الاجتماعي للدولة ودعما للفئات الهشة، يجري استكمال إعداد مشاريع قوانين تتعلق بحماية الأشخاص المسنين والنفقة وذوي الهمم.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

في مجال الإصلاح الميزانياتي، تم هذه السنة إعداد، لأول مرة، قانون المالية وفق الصيغة الجديدة التي ينص عليها القانون العضوي رقم 18 – 15 المتعلق بقوانين المالية.

كما تعمل الحكومة جاهدة على إصلاح مهمة الرقابة القبلية للإنفاق، بإدراج تدابير تضفي أكثر مُرونة وتجعل المراقب الميزانياتي مستشارا ماليا للسلطات الآمرة بالصرف، تسهيلا لإجراءات المصادقة على النفقات العمومية، كما استفاد إلى حدّ الآن أكثر من 17800 إطار من البرنامج التكويني الذي رافق دخول الإصلاح الميزانياتي الجديد حيز التنفيذ.

ومن جهة أخرى، سمح قانون الصفقات العمومية بإرساء إطار يضمن شفافية أكثر وعدالة أكبر في الولوج إلى الطلب العمومي، من خلال وضع بوابة إلكترونية تسمح بالاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية، وكذا تأسيس المجلس الوطني للصفقات العمومية الذي يضمن انتقاء العروض ذات المزايا الأكبر لإنجاز المشاريع العمومية التنموية في أحسن الظروف، تكريسا لمبدأ ترشيد النفقات العمومية وإضفاء المزيد من الشفافية على هذه النفقات.

وبخصوص الشق المتعلق بأخلقة الحياة العامة، والوقاية من الفساد ومحاربته، فقد تم تعزيز التعاون في ميدان تحصيل الأموال المنهوبة، من خلال مواصلة تنفيذ قرارات العدالة النهائية، وتنفيذ الاتفاقات الدولية والإنابات القضائية لتحديد الأموال المهربة إلى الخارج وحجزها ومصادرتها، حيث تم توجيه 259 إنابة قضائية دولية (40 منها منذ سنة 2022) وسبعة (7) طلبات مساعدة قضائية إلى 31 بلدا، لتحديد الأموال المنهوبة وحجزها وتجميدها بغرض مصادرتها، كما تم التنفيذ الجزئي لـ 62 إنابة قضائية دولية لتحديد الأموال المنهوبة وتجميدها.

وفي مجال عصرنة الإدارات والوظيفة العمومية، فقد تم:

إستكمال المشروع التمهيدي للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي يهدف إلى عصرنة تنظيم وتسيير الإدارة العمومية؛

كما تم إعداد مشروع قانون لتبسيط الإجراءات الإدارية، من شأنه المساهمة في تعزيز الشفافية ومحاربة البيروقراطية، ويسهل على المواطن مختلف الإجراءات الإدارية.

أما بخصوص تعزيز التحول الرقمي للإدارة العمومية، فقد واصلت الحكومة جهودها الرامية من أجل إلغاء الطابع المادي للإجراءات الإدارية ورقمنة مختلف الخدمات، ضمانا للمزيد من الشفافية والسرعة في معالجة الملفات وتحسين نوعية الخدمة العمومية، كما سيمكن تعميم استعمال الرقم التعريفي الوطني الوحيد من تسهيل كل الإجراءات الإدارية والمعاملات التي تقوم بها الهيئات العمومية.

كما تواصل مختلف مؤسسات الدولة تطوير ووضع حيز الخدمة العديد من التطبيقات والمنصات الرقمية، لاسيما في قطاعات: العدالة والداخلية والتعليم العالي والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وغيرها من القطاعات.

وفي مجال حماية مكونات الهوية الوطنية، عكفت الحكومة على تعزيز المرجعية الدينية الوطنية، من خلال، لاسيما:

– مواصلة تنفيذ برنامج طبع وتوزيع المصحف الشريف مجانا، بما فيه المصحف بخط البراي، والذي يتم توزيعه داخل الوطن وخارجه، لاسيما في بلدان الساحل؛

– تأطير المساجد وإمامة المصلين بفرنسا وبعض البلدان الأوروبية بأئمة منتدبين؛

– وتقديم إعانات مالية لفائدة المدارس القرآنية؛

أما بخصوص الحفاظ على الذاكرة الوطنية، ومواصلةً لنقل قيم أول نوفمبر والتاريخ الوطني المجيد، إلى أجيال المستقبل، تمّ تكريس النشاطات التالية:

– نشر 150 عنوانا في مجال الدراسات والبحوث التاريخية والذاكرة الوطنية؛

– الشروع في إنجاز أفلام وأشرطة تاريخية تتعلق بالقادة ورموز المقاومة الشعبية والثورة وأخرى تروي مآثر بطولية من تاريخ وطننا المفدى؛

– إنشاء الجمعية الوطنية لأصدقاء الثورة الجزائرية، التي عقدت جمعيتها العامة التأسيسية يوم 3 جويلية 2023؛

وإعادة بعث المنصة الإلكترونية: جزائر المجد، التي تعتبر، بحق، موسوعة في تاريخ الجزائر.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما بعنوان الفصل الثاني، المتعلق بتعزيز روافد الإنعاش الاقتصادي، فقد انصب عمل الحكومة وجهدها على مواصلة إصلاح القطاع العمومي التجاري وحوكمة المؤسسات العمومية بمواصلة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتعميم عقود النجاعة الخاصة بالإطارات المسيرة، كما واصل مجلس مساهمات الدولة نشاطه، حيث عقد خلال هذه السنة خمس (5) دورات، درس فيها وضعية العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية، تم على إثرها الموافقة، لاسيما، على :

1) مشروع عصرنة شركة الخطوط الجوية الجزائرية، من خلال تدعيم أسطولها الجوي بـ 15 طائرة جديدة، في آفاق 2027؛

2) إعادة هيكلة الشركة الوطنية للنقل البحري للبضائع؛

3) مخطط تطوير وإعادة بعث نشاط العديد من المؤسسات المتوقفة، على غرار وحدة إنتاج المشروبات سابقا بجيجل، والتي ستدخل حيز الخدمة مع نهاية السنة الجارية، وكذا شركة (SOVEST) بتبسة والمتخصصة في إنتاج الزجاج المقعر من خلال إعادة إدماجها في حافظة الشركة

القابضة للكيمياء.

التنازل وبمقابل، في إطار الأملاك المصادرة بقرارات نهائية للعدالة في إطار محاربة الفساد، عن 15 أصلا ووحدة إنتاجية لفائدة العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية، من أجل الحفاظ على نشاط المؤسسات المصادرة وكذا مناصب الشغل، بالإضافة إلى مواصلة إنجاز عدة مشاريع مهيكلة، كمشروع طحن الحبوب الزيتية بجيجل وكذا مشروع تكرير السكر بالأربعطاش، بولاية بومرداس اللذين من شأنهما تعزيز الأمن الغذائي الوطني.

وبخصوص تحسين جاذبية مناخ الاستثمار:

لقد شكل إصدار القانون رقم 22 - 18 المتعلق بالاستثمار، وكذا نشر جميع نصوصه التطبيقية دفعة واحدة، في السنة الماضية، إنجازا كبيرا لبلادنا، لاسيما وأنه جعل المنظومة الوطنية للاستثمار أكثر انسجاما بمعالجته لأوجه القصور والضبابية التي كانت تحيط بالمنظومة السابقة.

واستكمالا لهذه الحركية، تم تنصيب الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، في أكتوبر من السنة الماضية، التي باشرت عملها بتطهير حافظة الاستثمارات الموروثة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سابقا، والمقدرة بـ 5539 مشروعا قيد الإنجاز.

وتعمل الوكالة على مرافقة هذه المشاريع وتحفيز أصحابها على استكمال مرحلة الإنجاز والدخول في مرحلة الاستغلال، لاسيما من خلال منحهم مقررات تمديد استثنائية لآجال المزايا، حيث تم، عند تاريخ 30 سبتمبر 2023، منح ما يفوق 780 مقرر تمديد، ستسمح هذه المشاريع بخلق الآلاف من مناصب الشغل في المدى القصير، على اعتبار، أن المدة القصوى لدخولها حيز الاستغلال، لا يجب أن تتجاوز سنة واحدة.

إن وضوح الرؤية بخصوص المقاربة الجديدة للاستثمار وكذا تحسين ظروف استقبال المستثمرين، وتفعيل المنصة الرقمية للمستثمِر في مرحلتها الأولى، الخاصة بعمليات التسجيل، قد مَكّن من تحقيق نتائج مشجعة، فبتاريخ 30 سبتمبر 2023، تم تسجيل 3734 مشروعا بمبلغ استثماري إجمالي مصرح به يقدر بـ 1951 مليار دج، من المتوقع أن تخلق هذه المشاريع ما يفوق 94000 منصب شغل، عند دخولها حيز الاستغلال.

ويبلغ عدد المشاريع المسجّلة لدى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية 103 مشاريع، منها 29 استثمارا أجنبيا مباشرا، 50 مشروعا بشراكة مع مستثمرين جزائريين، و24 مشروعا استثماريا كبيرا لمستثمرين محليين.

من جهة أخرى، تم اتخاذ كل التدابير لفائدة الاستثمار. ويتعلق الأمر، لاسيما بتخفيف العبء الضريبي عن المؤسسات، بالإجراءات التالية:

- تخفيض 10 ٪ من الضريبة على أرباح الشركات، المطبقة على الأرباح المعاد استثمارها؛
- إعفاء المداخيل التي استخدمت لأخذ المساهمات في رأس مال الشركات المنتجة للسلع أو الأشغال أو الخدمات، من الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- إستبعاد الأنشطة الإنتاجية من الضريبة على النشاط المهني؛
- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات والإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل الإجمالي، للمداخيل الناتجة من الودائع في حسابات الاستثمار التي تتم في إطار الصيرفة الإسلامية.

للإشارة، فقد بلغت تقديرات الإنفاق الضريبي بعنوان سنة 2023 ما يفوق 448.5 مليار دج، عبارة عن تحفيزات ضريبية ممنوحة للمستثمرين.

السيد الرئيس الموقر والمحترم،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

دائما وفي إطار تحسين بيئة الاستثمار، واصلت الحكومة تطهير العقار الصناعي الممنوح وغير المستغل، باسترجاع 1530 هكتارا، وكذا مواصلة أشغال تهيئة 38 منطقة صناعية.

كما قامت بإعادة النظر في شروط منح العقار التابع للأملاك الخاصة للدولة، عبر إلحاقه بصلاحيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التي ستتكفل من الآن فصاعدا بدراسة الطلبات، حصريا، عبر المنصة الرقمية للمستثمر، بناء على دفتر أعباء واضح وشفاف، وفق مقاربة اقتصادية ومعايير موضوعية مضبوطة.

كما تم وضع إطار قانوني لإنشاء وكالات عمومية متخصصة في تهيئة العقار الصناعي والسياحي والحضري قبل عرضه عبر هذه المنصة الرقمية.

دائما وفي إطار تحسين بيئة الأعمال، تواصل الحكومة عصرنة المنظومة المصرفية والمالية، لاسيما، عبر تكثيف الشبكة المصرفية وكذا تحسين الشمول المالي، حيث انتقل عدد الوكالات البنكية من 1692 وكالة نهاية جوان 2022 إلى أكثر من 1720 وكالة نهاية جوان 2023، كما انتقل

عدد أجهزة السحب الآلي للأوراق النقدية إلى 3783 جهازا.

كما بلغ عدد بطاقات الصيرفة الإلكترونية المتداولة في نهاية جويلية 2023، نحو 15 مليون بطاقة، منها 3.7 مليون بطاقة بنكية، و 11.6 مليون بطاقة ذهبية.

وفيما يتعلق بأجهزة الدفع الإلكتروني، فقد ارتفع عددها إلى 50495 جهازا بعدد معاملات يفوق 2 مليون معاملة.

كما شهدت الصيرفة الإسلامية تطوراً لافتا منذ إطلاقها على مستوى الشبابيك العمومية، حيث ارتفع عدد الشبابيك من 655 شباكا نهاية 2022 إلى 741 شباكا نهاية جوان 2023، فيما وصل عدد الحسابات إلى 409714 حسابًا عند نهاية جوان 2023، مما انعكس إيجابا على زيادة الودائع المحصلة على مستوى جميع البنوك، عمومية وخاصة، لتنتقل من 546.6 مليار دينار جزائري في نهاية 2022 إلى 623.8 مليار دينار جزائري في نهاية جوان 2023 والمبلغ مرشح للارتفاع في نهاية 2023.

وأود أيضا التنويه بإنشاء ثلاثة بنوك جزائرية في الخارج وهي:

– بنك الإتحاد الجزائري بموريتانيا الذي دخل حيز الخدمة في 20 سبتمبر 2023؛

– البنك الجزائري السنغالي الذي يدخل حيز الخدمة بتاريخ 21 سبتمبر 2023؛

– بنك الجزائر الخارجي الدولي بفرنسا، الذي تحصل على الاعتماد خلال هذا الشهر.

أما بخصوص قطاع التأمينات، فيجري حالياً دراسة مشروع قانون يعدل قانون التأمينات لتكييفه مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. للإشارة يتوفر سوق التأمينات حاليا على 25 شركة تأمين و2996 وكالة، كما حقق سنة 2022 رقم أعمال قُدر بنحو 154 مليار دينار جزائري، مقابل 144 مليار دينار جزائري في سنة 2021، أي تقدم بنسبة 6 ٪.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما في مجال تطوير شعبة الصناعات الميكانيكية، لاسيما صناعة المركبات بجميع أصنافها، فإن الحكومة ووعيا منها بأهمية هذه الشعبة التي تعتبر أحد أهم روافد استبدال الواردات بمركبات منتجة محليا بنسبة إدماج كبيرة، فقد تم وضع إطار تشريعي وتنظيمي متكامل لتطويرها.

حقيقة، وبالنظر إلى ارتباط الصناعات الميكانيكية قبليا وبعديا بعدة شعب صناعية أخرى، فإن وضع المناخ الملائم لتطوير هذه الشعبة من شأنه أن يكون له أثر إيجابي على العديد منها، حيث أذكر، على سبيل المثال لا الحصر: الصناعات الكيميائية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الكهربائية، وكلها شعب تضم قاعدة صناعة قوية من المصنعين والمناولين موزعين عبر كافة ولايات القطر الوطني.

في هذا الصدد، فقد تضمن دفتر الشروط الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 22 – 384 المؤرخ في 17 نوفمبر 2022 المحدد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط صناعة المركبات، عدة بنود تلزم المصنعين الراغبين في الاستثمار في هذه الشعبة، بضرورة اللجوء التدريجي إلى المدخلات المنتجة محليا، الأمر الذي من شأنه خلق القيمة المضافة وفرص العمل.

وفي مجال الطاقة، فقد واصلت الحكومة تنفيذ سياستها التي تهدف إلى تحقيق الأمن الطاقوي، لاسيما عبر تحسين المعارف وإنجاز دراسات تقييم الإمكانيات وتنفيذ 26 اتفاقية دراسات خاصة بالمحروقات، كما تم التوقيع على 4 عقود جديدة لاستغلال المحروقات، بين سوناطراك وشركات بترولية كبرى، تسمح برفع الإنتاج من 60000 إلى 100000 مكافئ برميل نفط يوميا آفاق سنة 2026.

كما تم في سنة 2023 تسجيل 10 اكتشافات للمكامن الناضجة لتضاف إلى 16 اكتشافا سنة 2022.

وضمن استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة، تواصلت عملية ربط المستثمرات الفلاحية، حيث تم في هذه السنة ربط 2000 هكتار، وتوفير الإنارة بالطاقة الشمسية عبر 5000 نقطة وكذا ربط العديد من النقاط الفردية الخاصة بالاستهلاك الذاتي منها 240 مدرسة ابتدائية، 2536 منزلا فرديا و965 بئرا فرديا.

أما فيما يخص قطاع المناجم، فقد تم استكمال الخرائط الجيولوجية بإجمالي 39 خريطة، بالإضافة إلى إنجاز 10 خرائط تخص الموارد المعدنية والمحاجر وكذا المناجم القديمة للذهب.

للإشارة، فقد تم تسجيل تقدم كبير في برنامج البحث المنجمي بوصوله إلى المرحلة الثالثة خلال هذه السنة والتي تخص 15 مشروعا بميزانية 1.3 مليار دينار جزائري.

أما بخصوص قطاع الفلاحة والصيد البحري، فقد واصلت الحكومة تنفيذ برنامج عملها الرامي إلى تأطير القطاع وتطوير مختلف الشعب بما يسمح بزيادة الإنتاج، لاسيما، في مجال الشعب الاستراتيجية.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن مخطط عملها، اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات، مكنت، لاسيما، من النتائج التالية:

أولا، رفع المساحة المسقية الإجمالية من 1.47 مليون هكتار سنة 2022 إلى 1.49 مليون هكتار سنة 2023، في حين ارتفعت المساحة المسقية من الحبوب إلى 344000 هكتار، 217000 منها بواسطة الري المتكامل؛

ثانيا، إطلاق الإحصاء العام للفلاحة، الذي سيسمح بالحصول على مؤشرات دقيقة وذات مصداقية وموثوقية، ستسمح بالمساهمة في الوقوف على حقائق القطاع وعصرنته وترقية الإنتاج في جميع الشعب الفلاحية؛

ثالثا، تعزيز دعم الدولة للفلاحين، من خلال رفع الأسعار المرجعية للأسمدة برفع نسبة الدعم، ابتداء من 9 أكتوبر 2022 من 20 ٪ إلى 50 ٪؛

رابعا، مواصلة ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء حيث بلغ العدد 32161 مستثمرة، تم ربطها منذ 2020، بمبلغ قدره 79.7 مليار دج؛

خامسا، استرجاع العقار الفلاحي غير المستغل، بما يقارب 864000 هكتار، حولت منها 300000 إلى ديوان تطوير الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية والباقي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، أي ما مجموعه 564000 هكتار.

السيد الرئيس الفاضل ،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

يشكل السد الأخضر مشروعا استراتيجيا رائدا لمواجهة ظاهرة التصحر وبعث حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، حيث سيمكن من توسعة وإعادة تأهيل 4.7 مليون هكتار موزعة على 13 ولاية تضم 183 بلدية، سيتم إنجازها في الفترة الممتدة بين 2023 ـ 2030 بإشراك سكان المناطق المعنية.

و فيما يتعلق بتفعيل دور الغابات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونظرا لأهميتها البالغة في توطين الساكنة وإضفاء حركية على الأنشطة الاقتصادية وخلق مكامن التشغيل للسكان المجاورين للغابات، فقد كان حيزا هاما من اهتمام الحكومة.

للتذكير، فقد أعطت نتائج استغلال الفضاءات الغابية، في سنة 2022 ما يلي:

1) كراء 14960 هكتارا من الفراغات الغابية لفائدة 5785 مستفيدا؛

2) إستغلال 142978 م³ من الخشب؛

3) إستغلال 28590 قنطارا من الفلين؛

4) وأخيرا، استغـلال 26616 قنطارا من النباتات العطرية والطبية.

مجمل هذه النشاطات ساهمت في خلق ما يقارب 10000 منصب شغل دائم.

وفي إطار برامج تنظيم وضبط القطاع الفلاحي، فقد تم إنشاء الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية، كما واصلت الحكومة تنفيذ برنامج الرفع من قدرات التخزين من أجل مضاعفتها إلى 9 ملايين طن. في هذا الشأن، تم إطلاق برنامج لإنجاز منشآت جديدة للتخزين موزعة على 44 ولاية، منها 350 مركزا جواريا و30 صومعة جديدة وإعادة بعث مشروع إنجاز 16 صومعة معدنية.

قدرات التخزين هذه تضاف إلى الإنجاز الجاري لـ 30 منشأة للتخزين المبرد والمنصات اللوجستية للتبريد بسعة إجمالية قدرها 380000 م³، استلم منها 5 مستودعات بطاقة إجمالية تقدر بـ 150000م³.

أما بخصوص قطاع الصيد البحري والمنتجات الصيدية، الذي عرف ارتفاعا محسوسا في الإنتاج ببلوغ 120000 طن، بنسبة نمو تقدر بـ 23 ٪، مقارنة بسنة 2022، يتواصل تعزيز الأسطول برفع عدد السفن الكبيرة التي يفوق طولها 24 مترا إلى 109 سفن، مع إقامة 6 ورشات جديدة لبناء وصيانة السفن، بالإضافة إلى الترخيص باستيراد السفن الكبيرة التي يقل عمرها عن 5 سنوات والموجهة للصيد في أعالي البحار.

وفي إطار تكفل الدولة بتعويض الصيادين المتضررين جراء سوء الأحوال الجوية التي مست ولاية تيبازة في شهر ماي الماضي، فقد تم تخصيص 880 مليون دج، استفاد من خلالها الصيادون من مساعدة شهرية بمبلغ 30000 دج، بداية من الفاتح جوان، إلى غاية عودة النشاط ولمدة أقصاها 6 أشهر.

وفي مجال ترقية الإنتاج الصيدلاني، قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات، نذكر منها – لاسيما – مرافقة إطلاق سبعة (7) مشاريع استثمارية في مجال إنتاج أدوية الأورام، سيدخل بعضها حيز الاستغلال قبل نهاية سنة 2023 بإذن الله. وفيما يخص تعزيز تغطية الاحتياجات الوطنية من المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية الأساسية، فقد تم استحداث نظام ضبط ومتابعة لرصد التموين المنتظم للسوق الوطنية.

وبخصوص قطاع السياحة، هذا القطاع الاستراتيجي وأحد روافد الانعاش الاقتصادي، فقد سجل مؤشرات إيجابية، بتوافد خلال فترة 8 أشهر من سنة 2023، ما يقارب 2.4 مليون سائح من الخارج، من بينهم 1.68 مليون سائح أجنبي مقابل ما يقارب 600000 سائح أجنبي السنة الماضية، كما زار ولايات الجنوب حوالي 26000 سائح أجنبي، من بينهم 2500 سائح استفادوا من الإجراءات الجديدة لمنح التأشيرات عبر أرضية إلكترونية مخصصة لهذا الغرض.

وانطلاقا من أهمية السياسات التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي، وفضلا عن إنشاء المجلس الأعلى لضبط الواردات والمجلس الاستشاري لترقية الصادرات، واصلت الحكومة تطهير السجل التجاري، مما مكن من تقليص عدد المتعاملين الناشطين في استيراد البضائع الموجهة للبيع على الحالة من 43000 إلى 14858 متعاملا.

كما أسفرت عملية تطهير الفضاء التجاري عن شطب أكثر من 1200 فضاء مواز وإدماج أكثر من 30000 تاجر في النسيج التجاري القانوني، كما تم تدعيم المجال التجاري بعدة منشآت كأسواق الجملة.

وفي إطار مكافحة المضاربة غير المشروعة، قامت مصالح الرقابة بأزيد من 211800 تدخل.

وبخصوص تعزيز قدرات التصدير وتسهيلا لولوج المنتوج الجزائري للأسواق الإفريقية، إضافة إلى التحفيزاتٍ التي تضمنتها النصوص القانونية الجديدة المذكورة آنفا، فلقد تم مايلي:

أولا، إنشاء منصات لوجستية للتصدير، واحدة بالدبداب، وعلى وشك الانتهاء من منصة بتمنراست وأخرى بولاية تندوف؛

ثانيا، تم خلال الشهر الماضي تدشين منصة (ship loader) على مستوى ميناء جيجل لتسهيل تصدير الإسمنت (clinker)؛

ثالثا، إنشاء معارض دائمة في كل من موريتانيا والسنغال والعمل جار لإنشاء معارض في دول أخرى تستغل للترويج للمنتوج الجزائري؛

رابعا، فتح خطين بحريين الجزائر– نواكشوط والجزائر– داكار؛

خامسا، الترخيص لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بتحويل طائرتين كبيرتين إلى طائرات شحن.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

وفي إطار تطوير الهياكل الأساسية لدعم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، عملت الحكومة على مايلي:

1) رفع النطاق الدولي بشكل محسوس إلى 7.8 تيرابيت، سنة 2023 وكذا رفع عدد مشتركي الإنترنت الثابت إلى 5.3 مليون مشترك وعدد المشتركين في الألياف البصرية (FTTH) إلى 900000 مشترك؛

2) تقليص تكلفة الاشتراك الشهرية غير المحدودة في الإنترنت الثابت، حيث انتقل سعر اشتراك 100 ميغابيت من 10000 دج في سنة 2020 إلى 3000 دج في سنة 2023 أي بتقليص قدره 7000 دج.

وفي مجال المنشآت القاعدية، المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الوطنية والمحلية، أشير إلى ما يأتي:

في مجال الطرقات، عرفت سنة 2023 استلام مقاطع مهمة، كالشطر الأخير من الطريق السيار شرق – غرب على مستوى ولاية الطارف على مسافة 84 كلم، ومنفذ الطريق السيار لولاية بجاية على مسافة 16 كلم، كما رصدت الحكومة الاعتمادات المالية اللازمة لإعادة بعث مشاريع إنجاز منفذي الطريق السيار شرق ـ غرب بكل من ولاية معسكر على مسافة 43 كم وولاية تيزي وزو على مسافة 48 كلم.

فضلا عن ذلك، فقد تم إطلاق مشاريع عصرنة العديد الطرق على المستوى الوطني، خاصة بالنسبة لولايات الجنوب.

وبخصوص المنشآت الأساسية للسكك الحديدية، فقد عرفت سنة 2023:

– أولا، إستلام 795 كلم من الخطوط الجديدة، لا سيما خط السكة الحديدية تيسمسيلت – بوغزول– المسيلة على مسافة 290 كلم وخط بوغزول – الجلفة – الأغواط على مسافة 250 كلم؛

ثانيا، الانطلاق في الدراسات المتعلقة بخط عين صالح – تمنراست على مسافة 650 كلم؛

ثالثا، إطلاق مشاريع إنجاز 3 مقاطع لخط السكة الحديدية المنجمي لمشروع الفوسفات المندمج، على مسافة كلية تقدر بـ 448 كلم، على أن يتم إطلاق باقي المقاطع قبل نهاية سنة 2023، والمقدرة بـ 151 كلم؛

رابعا، إطلاق مقطعين من مشروع خط السكة الحديدية الجديد لمنجم الحديد لغار جبيلات وهو بشار – النقطة الكيلومترية 200 على مسافة 200 كلم وتندوف – أم

لعسل على مسافة 175 كلم من أصل 950 كلم مبرمجة، وسيتم إطلاق إنجاز المقطع الباقي على مسافة 575 كلم شهر جانفي 2024، بالتوازي مع إطلاق مشروع إعادة تأهيل خط السكة الحديدية وعصرنته والذي يربط بشار بوهران على مسافة 700 كلم ، وهذا لربط منجم غار جبيلات بميناء أرزيو على مسافة 1650 كلم.

ولقد تم تعبئة غلاف مالي قدره 2000 مليار دج من ميزانية الدولة لمجمل مشاريع السكك الحديدية الجديدة هذه، والتي من المتوقع أن تخلق حوالي 70000 منصب شغل مباشر خلال سنوات الإنجاز الممتدة إلى غاية 2026.

ولمكافحة ظاهرة تراكم الرمال على مستوى الموانئ الوطنية، الذي أعاق الاستغلال الأمثل لهذه الموانئ، فقد تم إطلاق برنامج وطني يمتد لعدة سنوات لتجريف وكسح الرمال في مرحلة أولى على مستوى 11 ميناء وملجأ للصيد وميناءين للنزهة والميناء التجاري للغزوات، والتي تشهد حاليا حالة من الترمل الشديد.

كما تمت المصادقة على إطلاق دراسات لجرف أربعة موان (ميناءي بجاية ومستغانم المختلطين وميناء الصيد قورايا بتيبازة وميناء الصيد والنزهة كاب جنات ببومرداس)، وهذا لمضاعفة قدرات استيعاب الأرصفة والسماح برسو السفن ذات الحجم الكبير.

فضلا عن ذلك، تم رفع أكثر من 600 هيكل لسفن كانت متواجدة على مستوى موانئ الصيد، والتي كانت تعيق الاستغلال الأمثل لهذه المرافق، مما سمح بإعطاء انسيابية أكبر على مستوى الموانئ المعنية.

أما بخصوص الهياكل القاعدية للمطارات، فقد تم إنجاز أشغال تدعيم المدرج الثانوي وملحقاته بمطاري الجزائر الدولي وإليزي والمدرج الرئيسي لمطار تندوف، كما تم إعادة فتح مطار المنيعة وكذا تكييف حظيرة الطائرات بمطار وهران وتوسيع مدرج عين صالح وإصلاح المرافق التابعة له، وهو مستغل حاليا بنجاعة كبرى.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما فيما يتعلق بتنمية الموارد المائية وتعزيز الأمن المائي وفي ظل التغيرات المناخية الراهنة والشح الكبير الذي تعرفه منطقتنا ونقص الأمطار، فقد تم اعتماد برنامج متكامل، يرتكز – لاسيما – على مايلي :

1) الرفع من قدرات تخزين المياه السطحية، عبر تدعيم الحظيرة الوطنية المكونة من 81 سدا، بخمسة سدود جديدة يتم إنجازها بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـ 304 ملايين م³، بالإضافة إلى إعادة تهيئة 22 سدا، عن طريق نزع الطمي والأوحال منها، لاسترجاع حجم إجمالي يقدر بـ 150 مليون م³؛

2) تعزيز استغلال المياه الباطنية، التي تمثل حاليا أزيد من 55 ٪ من مجموع المياه الموجهة للشرب، حيث تم تسجيل دخول 100 بئر حيز الخدمة بطاقة إجمالية تقدر بـ 70000 م³ يوميا، ويرتقب أن يتم استلام 75 بئرا أخرى بطاقة استخراج تساوي 60000 م³ يوميا؛

3) تحلية مياه البحر، فقد تم هذه السنة تجاوز إنتاج 2.17 مليون م³ يوميا، بعد تنفيذ برنامج وطني أفضى إلى دخول حيز التشغيل 12 محطة تحلية مياه البحر على طول الساحل الوطني، ونطمح للوصول إلى إنتاج 3.75 مليون م³ في اليوم خلال العامين المقبلين، وذلك بدخول حيز العمل 5 محطات كبرى هي قيد الإنجاز، بطاقة استيعاب تقدر بـ 300000 م³ يوميا للواحدة منها بغلاف مالي إجمالي قدره 290 مليار دج.

وتعمل الحكومة في آفاق سنة 2030، بإذن الله تعالى، على الرفع من نسبة المياه المنتجة عن تحلية مياه البحر والوصول بها إلى حدود 60 ٪ من الإنتاج الإجمالي للماء الشروب، مقابل تخفيض اللجوء إلى الموارد السطحية والجوفية إلى نسبة 20 ٪ لكل منهما.

ويجدر التذكير هنا بأن قدرة إنتاج الماء الشروب سنة 2022 وصلت مايقارب 3.4 مليار م³ سنويا، أي ما يعادل 9 مليون م³ يوميا، وهو ما سمح برفع معدل حصة الفرد الواحد من الماء الشروب.

وبخصوص تطهير المياه المستعملة، فبلادنا تمتلك 213 وحدة للمعالجة، بلغت طاقتها الإجمالية النظرية مليار م³ في السنة، وقد بلغ حجم المياه المصفاة هذه السنة 442 مليون م³، تم توجيه 10 ٪ منها إلى الفلاحة، وستتم مضاعفة هذا الحجم خلال السنة القادمة.

وفيما يتعلق بتطوير اقتصاد المعرفة وتطوير الابتكار، تم تسجيل مناقشة ما يفوق 2400 مشروع ضمن إطار جهاز «شهادة – مؤسسة ناشئة/شهادة براءة اختراع» منها 734 مشروعا في طريق التحويل إلى مؤسسة مصغرة و854 طلبا للحصول على براءة اختراع.

أما في مجال الصحة ومن أجل تحسين نوعية العلاج وتعزيز الولوج إلى خدمات صحية بشكل عادل، فقد تم إنجاز مايلي:

1) تعزيز الإمكانيات البشرية لقطاع الصحة خلال سنة 2023 بتوظيف 1195 عاملا بين طبيب عام وطبيب أسنان وصيدلي، وكذا تكوين 10465 بين مساعد تخدير، شبه طبي وقابلات، وإعادة بعث التكوين لنيل شهادة الدراسات المتخصصة في العلوم الطبية؛

2) تدعيم الهياكل الصحية بإنجاز مستشفيات جديدة متخصصة في الاستعجالات الطبية والجراحية في كل من باتنة، عنابة، معسكر ووهران وكذا مستشفى للحروق الكبرى بزرالدة، وإعادة تنظيم نشاطات مصالح الاستعجالات الطبية الجراحية على مستوى المؤسسات العمومية للصحة؛

3) بالنسبة للمسرعات الخطية المخصصة للعلاج بالأشعة لمرضى السرطان، والتي كانت مجملها في حالة عطل السنة الفارطة، فيجدر التذكير بأن قطاع الصحة يمتلك حاليا 39 مسرعا خطيا، حيث تم إصلاح جميع المسرعات الـ 24 التي كانت معطلة وهي الآن تعمل بصفة عادية، بما فيها 10 مسرعات تابعة للخواص و14 مسرعاً تابع للقطاع العمومي، موزعة كالآتي:

الجزائر العاصمة: 1، البليدة :1، سطيف :2، باتنة: 1، قسنطينة: 3، سيدي بلعباس:2، تلمسان: 3 وأدرار:1.

إن استئناف عمل هذه المسرعات خفف بشكل كبير من طوابير الانتظار الطويلة لمرضى السرطان، حيث أصبحت الآجال معقولة تتراوح بين 15 و20 يوما كحد أقصى، ما عدا حالتي سرطان الثدي والبروستات التي تصل فيها الآجال إلى 3 أشهر، نظرا للعدد الكبير والمتزايد للمصابين بهذين المرضين.

تم إطلاق برنامج اقتناء 29 مسرعا خطيا جديدا، من بينها 3 مسرعات قيد الشراء، موجهة لمراكز مكافحة السرطان بالجلفة، الأغواط والشلف، فضلا عن ذلك، فقد تم مباشرة عمليات إنشاء مصالح العلاج بالأشعة في العديد من المستشفيات كـ: بسكرة، المسيلة، غرداية، تيسمسيلت وخنشلة.

وبعنوان التربية الوطنية، ومن أجل تحسين نوعية أداء المنظومة التربوية، فقد قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات، نذكر منها على الخصوص ما يلي:

1) إستلام 545 مؤسسة تربوية، مما سمح برفع حجم حظيرة المنشآت هذه السنة إلى 29300 مؤسسة تربوية، كما تم استلام 292 مطعما مدرسيا؛

2) تحيين الوثائق ومراجعة البرامج وتكوين الأساتذة والمفتشين مع انطلاق العمل بمادة التربية البدنية في الطور الابتدائي وهذا تنفيذا للإجراءات المتعلقة بإصلاح النظام البيداغوجي؛

3) ومن أجل التكفل الأمثل بأبنائنا التلاميذ، تم تعميم الوجبات الساخنة في المدارس، حيث تم رصد 61.75 مليار دج، مما سيسمح بالتكفل ب 4.8 مليون تلميذ، وكذا مبلغ 18 مليار دج لأكثر من 3.5 مليون منحة، هذا المجهود يضاف أيضا إلى اقتناء أكثر من 3300 حافلة لصالح البلديات لاستعمالها في النقل؛

4) مواصلة جهود رقمنة القطاع عن طريق تزويد 1200 مدرسة ابتدائية باللوحات الرقمية والعدد مرشح للارتفاع في قادم الأسابيع إن شاء الله؛

5) فتح أكثر من 17400 منصب مالي خاص بالتأطير في اللغة الإنجليزية والتربية البدنية والمساعدين، لاسيما لفائدة المصابين بطيف التوحد.

وفيما يتعلق بتحسين نوعية التعليم العالي، فتمثلت أهم الإنجازات، فيما يلي:

1) إستلام منشآت جديدة بطاقة استيعاب تقدر بـ 28000 مقعد بيداغوجي وتوظيف 7630 حامل دكتوراه و1909 أساتذة مساعدين استشفائيين، مما حسن من المعدل الوطني للتأطير البيداغوجي ليصل إلى أستاذ واحد لكل 22 طالبا؛

2) تحيين عروض التكوين في الليسانس والماستر والدكتوراه واعتماد اللغة الإنجليزية في التدريس خاصة في الشعب العلمية والتقنية؛

3) إستحداث 14 ملحقة للطب في العديد من الولايات؛

4) إنشاء 8 فرق و118 مركز بحث، مما مكّن من تجسيد أكثر من 480 بحثا وإطلاق أكثر من 200 مشروع جديد، كما تم أيضا التوقيع على 22 اتفاقا دوليا وأكثر من 110 اتفاقات تعاون؛

5) وبالنسبة لتحسين ظروف إقامة الطلبة، فقد بلغ عدد الغرف الفردية والمزدوجة نسبة 78 ٪ من إجمالي الغرف، دون إغفال دعم النشاطات الترفيهية والرياضية.

أما بخصوص التكوين المهني، فقد سجل ما يلي:

تمت برمجة ما يفوق 268400 منصب بيداغوجي جديد، فضلا عن استحداث العديد من التخصصات وكذا إنشاء معاهد جديدة كمعهد الفندقة بغرداية وزيادة عروض التكوين، لاسيما في الشعب التقنية والعلمية

والتكنولوجية.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

لقد نال قطاع الثقافة حيزا هاما من اهتمام الحكومة خلال هذه الفترة، حيث أطلقت برنامجا لتدعيم حماية 147 موقعا أثريا بتخصيص مبلغ إضافي يقدر بـ 781 مليون دج، ومباشرة ترميم العديد من المعالم منها 19 مسجدا تاريخيا، كما تم العمل على تسجيل العديد من مقومات الموروث الثقافي في منظمات اليونسكو، كما تم استرجاع أكثر من 3900 قطعة أثرية.

من جهتها عرفت هذه السنة عدة إجراءات خصت إعادة الاعتبار لقاعات السينما عبر منح الامتياز على 12 قاعة سينما و3 مسارح جهوية و22 مسرحا موجها.

وبخصوص دعم الكتاب والمطالعة العمومية فقد تم إصدار 41 عنوانا ونشر 18000 كتاب بتقنية البراي وإنشاء 20 مكتبة عبر 11 ولاية.

وإيمانا منها بدور الرياضة في الحفاظ على صحة المواطنين وتعزيز التضامن الاجتماعي والهوية الوطنية، واصلت الحكومة جهودها في تطوير المنشآت الرياضية، حيث تم إعادة تأهيل أزيد من 25 منشأة، منها ملاعب واستلام ملعبين جديدين وإطلاق الدراسات لإنجاز ملعبين ورفع التجميد عن الدراسات المتعلقة بإنجاز 3 ملاعب.

كما تم تأهيل أكثر من 35 ملعبا صغيرا واستلام العديد من مراكز التحضير.

وبخصوص تسهيل حركة الأشخاص عبر تحسين شبكة النقل، فقد أخذ هذا العنصر أهمية بالغة من اهتمام الحكومة حيث تم منح 7000 رخصة للمركبات وسيارات الأجرة عبر 23 ولاية.

ومن أجل ترقية النقل الجوي تم التوقيع على عقود اقتناء 15 طائرة والشروع في إجراءات استئجار 10 طائرات، حيث تم تلقي 5 عروض من شركات متخصصة، وهي قيد نهاية الدراسة.

من جهة أخرى، فقد تم إطلاق العديد من الخطوط الجوية الجديدة على غرار خطوط سان بطرسبورغ وجوهانسبورغ وأديس أبابا، كما تم فتح خطين جويين جديدين بين باريس ومطاري جانت وتيميمون، وقد تم كذلك، تدشين خط بين الجزائر ودوالا بالكاميرون خلال هذا الشهر.

من جهة أخرى، تجري حاليا دراسة الاتفاقيات المتعلقة بالرحلات بين الجزائر والعديد من عواصم الدول الأخرى.

وبخصوص النقل البحري فقد تم استئناف الرحلات في العديد من الوجهات على غرار برشلونة وسيت وجنوة وكذا اعتماد نظام إلكتروني لحجز التذاكر الذي تم إنجازه من طرف مهندسين جزائريين لفائدة مؤسسة النقل البحري بعدما كان الاعتماد على نظام أجنبي.

ومن أجل تطوير قدرات النقل البحري للمساهمة في حركة التجارة الخارجية، تم في هذه السنة الشروع في إنشاء الشركة البحرية الجديدة (CNAN El Djazair)، كما سيتم اقتناء 4 بواخر جديدة ليرتفع بذلك عدد السفن المكونة للأسطول الوطني إلى 13 باخرة، مما سيمكن من بلوغ هدف 3.1 مليون طن من الشحن البحري أي ما يعادل 9.24 ٪ من حصة السوق بعدما كانت لا تتجاوز 3 ٪ فقط.

وفيما يتعلق بالنقل بالسكك الحديدية والنقل الموجه، فقد عرفت هذه السنة الإنجازات التالية:

1) بداية استغلال العديد من الهياكل على غرار أول خط لترامواي مستغانم ومحطة للنقل بالسكك الحديدية بذات الولاية؛

2) إستلام أشغال الهندسة المدنية للمترو الخاصة بشطر واد السمار ـ المطار؛

3) رفع التجميد عن مشروعي تيليفريك بجاية وقسنطينة.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

ونظرا لدور مخطط تهيئة الإقليم في تحقيق التنمية المستدامة وإدارة الموارد بشكل فعال بما يضمن تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تعمل الحكومة على ما يلي:

1) إستكمال تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030، حيث تمت المصادقة على 40 مخططا ولائيا ومباشرة الدراسات المتعلقة بتهيئة 9 مناطق حدودية؛

2) إطلاق أشغال التهيئة الأولية والثانوية للمدن الجديدة، لاسيما الطرق والشبكات، وإنجاز أقطاب الاستثمار في كل المدن الجديدة؛

3) الموافقة على 1127 مخططا توجيهيا للتهيئة والتعمير و5471 مخطط شغل الأراضي.

واعتبارا لأهمية إزالة التلوث الحضري، لما لها من تأثيرات على نوعية معيشة المواطنين، ومساهمتها في تحسين مظهر مدننا والمناطق الحضرية، فقد تم إنجاز ما يلي:

1) إنجاز وتشغيل 25 محطة لمعالجة المياه الآسنة ومواصلة

أشغال القضاء على 98 مفرغة فوضوية؛

2) إطلاق العديد من الدراسات الخاصة بمحطات تحويل النفايات ومراكز الفرز والردم مع إصدار مخطط تنظيم ورسكلة النفايات؛

3) رصد 2.2 مليار دج من أجل تجهيز واقتناء أدوات بيداغوجية لـ 5000 ناد للبيئة عبر التراب الوطني.

وبخصوص تأهيل مناطق الظل، حيث سجلت الحكومة إلى غاية 31 ماي 2023 إتمام إنجاز 29151 مشروعا، من إجمالي الـ 29687 مشروعا المبرمجة ما يمثل 98 ٪ من حافظة المشاريع بمبلغ إجمالي يقدر بـ350 مليار دج.

ومن أجل ضمان سياسة اجتماعية ناجعة، التزمت الحكومة، بالتوجيهات السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بتكريس المبدأ الدستوري الراسخ للدولة الجزائرية، بكونها وستظل محافظة على الطابع الاجتماعي الذي يضمن التكفل بالفئات الهشة، تحقيقا للإنصاف والعدالة الاجتماعية في المجتمع، حيث وضعت ضمن أولوياتها الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

ونسجل في هذا الخصوص ارتفاع مبلغ التحويلات الاجتماعية المباشرة المخصصة في ميزانية الدولة من 2536 مليار دج في سنة 2022 إلى 2714 مليار دج في سنة 2023، أي بزيادة 178 مليار دج، والذي يعادل 18.45 ٪ من ميزانية الدولة لسنة 2023.

فعلى سبيل المثال، ارتفعت المبالغ المخصصة لدعم مواد الحليب والحبوب والزيت والسكر من 318 مليار دج سنة 2021 لتبلغ 795 مليار دج سنة 2022 جراء ارتفاع الأسعار على المستوى الدولي، كما بلغ دعم هذه المواد في أواخر سبتمبر 2023 مبلغ 546 مليار دج وهي مرشحة للارتفاع إلى آخر السنة.

للإشارة، فإن الفارق المتكفل به من قبل الدولة، برسم الحبوب قد سجل في سنة 2022 مستويات قياسية ناهزت 9000 دج للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، و6400 دج للقنطار بالنسبة للقمح اللين.

يجدر التنويه إلى تمكننا لأول مرة من تشكيل المخزون الاستراتيجي المعياري من الحبوب، مع العلم أن الحكومة عاكفة على وضع الميكانيزمات الملائمة قصد الحفاظ على التموين المنتظم للسوق بالأسعار المناسبة، لاسيما من خلال إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يحدد هوامش الربح للمنتوجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.

وفي نفس السياق، فإن مستوى دعم السكن قد ارتفع من 273 مليار دج في سنة 2022 إلى 346 مليار دج في سنة 2023.

وفيما يخص الربط بالكهرباء والغاز والمياه، فإن الدولة ماضية في تغطية ما تبقى من حاجيات المناطق النائية، وذلك بتعزيز الموارد المالية الموجهة لهذا الغرض، إذ انتقلت من 105 مليار دج في سنة 2022، لتصل إلى 151 مليار دج في سنة 2023، أي بزيادة قدرها 44 ٪.

وبخصوص الإعانات غير المباشرة لأسعار الوقود والكهرباء والغاز الطبيعي، التي ارتفعت من 2682 مليار دج في سنة 2021 إلى 5495 مليار دج في سنة 2022، ما يعادل 38.7 مليار دولار، في حين تشير توقعات سنة 2023 إلى أن مستوى هذا الدعم سيتعدى 4935 مليار دج.

ومن المرجح أن يتعدى حجم الإعانات المباشرة وغير المباشرة 7600 مليار دج في سنة 2023، أي ما يعادل 22.58 ٪ من الناتج الداخلي الخام (سنة الأساس 1989).

وفي نفس السياق، فإن النفقات الجبائية على المواد الغذائية واسعة الاستهلاك كالحبوب والحليب والسكر والزيت، تعتبر عاملا أساسيا يساهم في ضمان وفرة المواد واستقرار أسعارها، وتشير التقديرات إلى أن النفقات الجبائية المتعلقة بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة تناهز مبلغ 596 مليار دج في سنة 2022.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

بخصوص الانشغالات الملحة حول الارتفاع الحاد في أسعار اللحوم، فقد تم الفتح المؤقت لاستيراد اللحوم الحمراء مع تخفيض الحقوق الجمركية من 30 ٪ إلى 5 ٪ ابتداء من أول مارس 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2024، مع العمل على توفير الظروف المناسبة لاسترجاع توزان السوق.

إن اتخاذ هذا الإجراء الظرفي تم بعد مُعاينة لنتائج الإحصاء الدقيق للمواشي الذي أُعد في نهاية سنة 2022، خلال أشهر أكتوبر، نوفمبر وديسمبر 2022، حيث خلصت النتائج إلى تراجع حجم الثروة الحيوانية إلى 21.7 مليون رأس فقط، منها 17.3 مليون رأس غنم من بينها 13 مليون من النعاج تتعرض لاستغلال الذبح غير القانوني، مما يؤدي إلى استنزاف هذه الثروة الحيوانية، وفيما يخص الأبقار فإن عددها لا يتعدى 1.16 مليون رأس من البقر.

كما سجلت المعطيات عجزا شهريا في تموين السوق باللحوم الحمراء يقدر بحوالي 20000 طن.

دائما وفي هذا الإطار، وفضلا عن حزمة النصوص

القانونية والتنظيمية التي بادرت بها الحكومة من أجل تحقيق الهدف المنشود، كمشروع قانون حماية المسنين، وتنظيم صندوق النفقة، وقواعد منح السكن الترقوي الحر؛ قامت الحكومة بجملة من الإجراءات نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1) تخصيص مبلغ سنوي قدره 340.4 مليار دج قصد التكفل بزيادة أجور أكثر من 2.8 مليون موظف وعون متعاقد؛

2) تخصيص مبلغ 129.15 مليار دج، لتثمين منح ومعاشات التقاعد، بتحديد الحد الأدنى لمنحة التقاعد بـ 75 ٪ من الأجر الوطني الأدنى المضمون وبـ 100 ٪ فيما يخص معاشات التقاعد مع تثمين المعاشات المحصورة بين 20000 دج و50000 دج مع ضمان زيادة دنيا قدرها 2000 دج لجميع الفئات؛

3) تخصيص مبلغ 52.63 مليار دج من أجل استفادة 3.8 مليون متقاعد منتسب لصناديق الضمان الاجتماعي من زيادة بين 3 ٪ و5 ٪، وكذا 11 مليار دج من أجل تثمين منح معطوبي حرب التحرير وذوي الحقوق؛

4) تخصيص مبلغ 251.8 مليار دج من أجل تغطية ثمانية أشهر من سنة 2023 لمنحة البطالة، لما يفوق 2.1 مليون شاب، كما تلتزم الحكومة بإدماج ما يقارب 4100 مستفيد من أجهزة المساعدة على الإدماج المهني قبل 31 ديسمبر 2023، وبهذا تكون عملية الإدماج قد استكملت نهائيا؛

5) تخصيص 41.3 مليار دج لرفع منحة ذوي الهمم بـ 2000 دج والتكفل الاجتماعي لمن لا يمارسون أي نشاط منهم؛

6) تخصيص مبلغ 93.7 مليار دج للتكفل بالمنحة الجزافية للتضامن والتي تم تثمينها من 10000 دج إلى 12000 دج شهريا، للأشخاص ذوي الهمم بدرجة 100 ٪، ومن 3000 دج إلى 7000 دج شهريا بالنسبة للفئات الأخرى، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ 532 مليون دج لتمويل شراء المستلزمات المدرسية لفائدة الأطفال المعوزين؛

7) رفع قيمة منحة الطلبة، تطبيقا لقرار السيد رئيس الجمهورية، بمبلغ 650 دج ابتداء من شهر أكتوبر 2023؛

8) تخصيص مبلغ إجمالي قدره 52.5 مليار دج كتعويض لدعم تعريفات شركات النقل العمومي؛

9) تخصيص 3 مليار دج لفائدة صندوق النفقة للنساء الخاص بحضانة الأطفال وتكثيف البرامج الخاصة بتشجيع النساء الماكثات بالبيت.

دائما في إطار ترقية والحفاظ على القدرة الشرائية وترقية مستوى معيشة المواطن، وبخصوص تنفيذ مخطط عمل الحكومة في شقه المتعلق بتوفير سكن لائق للجميع، فقد تم مايلي:

1) تسليم 265108 وحدة سكنية بمختلف الصيغ وتقديم ما يفوق 74000 إعانة بين بناء ريفي وبناء ذاتي؛

2) إطلاق برنامج لإنجاز 297000 وحدة سكنية بمختلف الصيغ 181000 إعانة للبناء الذاتي والبناء الريفي والترقوي الحر؛

3) تسليم ما يفوق 10030 وحدة من السكن العمومي الإيجاري في إطار امتصاص السكن الهش؛

وقد سمحت هذه الجهود بتحقيق تحسن ملحوظ في نسبة شغل السكن، بحيث انتقل من 5.6 سنة 2000 إلى 4،25 سنة 2023، وتتطلع الحكومة إلى تخفيضه إلى أقل من 4 ٪ في 2025؛ بإذن الله تعالى.

بالموازاة مع ذلك ومن أجل توفير الهياكل الخدماتية الأساسية، تم إنجاز 263 مرفقا مدرسيا، 10 عيادات، 22 مقرا للأمن والدرك الوطنيين، في حين تم إطلاق إنجاز 290 مرفقا مدرسيا، 57 عيادة و60 مقرا لمصالح الأمن.

وفيما يتعلق بتحسين الولوج إلى خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، فقد تم تحسين الكثافة البريدية بـمكتب بريدي واحد لكل 10600 ساكن وهذا بعد دخول 106 مكاتب بريدية حيز الخدمة، وهذا معدل وطني يمكن أن يكون بالزيادة أو النقصان حسب المناطق.

السيد الرئيس،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

بعنوان الفصل الرابع والمتعلق بالسياسة الخارجية، تواصل الحكومة، تحت قيادة السيد رئيس الجمهورية، تنشيطها وتوظيفها لتسهم في مسيرة التشييد الوطني، لاسيما من خلال إضفاء حيوية على أولويات العمل الدبلوماسي لبلادنا، وتركيز الجهودً حول حماية المصالح العليا للأمة، والمساهمة في إحلال السلم والأمن على الصعيد الإقليمي، وتوطيد الروابط مع إفريقيا والعالم العربي، فضلا عن دعم الدبلوماسية الاقتصادية وتطوير الشراكات عبر العالم وعصرنة الأداة الدبلوماسية والتكفل بجاليتنا المقيمة بالخارج.

فعلى الصعيد الإقليمي، وانطلاقا من قناعتها الراسخة

بالعلاقة الوثيقة بين كل من الاستقرار والأمن والتنمية، أطلقت الجزائر مبادرات تنموية في المنطقة، لاسيما من خلال إنجاز بنى تحتية مهيكلة، كما عززت مساعيها الرامية إلى توفير الظروف الملائمة لإيجاد حلول سياسية توافقية للأزمات التي تعرفها دول الجوار، بعيدا عن التدخلات الأجنبية، وحفاظا على سيادة هذه الدول ووحدتها ومصالح شعوبها.

وهنا يجدر التنويه بالنجاح الباهر الذي حققته الدورة الواحدة والثلاثون لقمة جامعة الدول العربية التي احتضنتها بلادنا في غرة نوفمبر من السنة الفارطة، فضلا عن لم شمل الأشقاء الفلسطينيين بفضل مبادرة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

إنتخاب بلادنا كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي، للفترة (2024 – 2025)، وأيضا عضوا في مجلس حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة، للفترة (2023 – 2025)،

وفيما يتعلق بتعزيز الاهتمام بجاليتنا بالخارج، تم اتخاذ جملة من التدابير، نذكر منها على الخصوص:

تعزيز الشبكة القنصلية بافتتاح مراكز جديدة بفرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وتمثيل جاليتنا في الهيئات الدستورية والاستشارية، فضلا عن مرافقة النسيج الجمعوي الجزائري بالخارج.

كما تم افتتاح مراكز ثقافية بعدة دول منها كندا، والسعي إلى افتتاح مراكز في بلدان أخرى من أجل تدعيم المرجعية الدينية والثقافية.

كما تم التكفل بنقل جثامين كل الرعايا الجزائريين المتوفين بالخارج، وكذا تنظيم مخيمات صيفية لفائدة أبناء جاليتنا بالخارج، حيث استفاد منها سنة 2023 أزيد من 900 فردا من أطفال جاليتنا بالخارج، كما تم تفعيل جهاز الاشتراك في صندوق التقاعد بالنسبة لأعضاء الجالية الوطنية بالخارج.

كما تم إطلاق التفكير في إنشاء هيئة وطنية تعنى بالكفاءات العليا المعترف بها عالميا ووضع بوابة إلكترونية تخصص لهذه الكفاءات وجعلها حاضنة للتنمية الوطنية.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أما بعنوان الفصل الخامس والمتعلق بالدفاع الوطني يقوم الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأجهزة الأمنية، بمهامهم الدستورية على ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، كونه يدرك تماما أهمية التحديات والرهانات الواجب رفعها، لاسيما فيما يتعلق بالتطورات المسجلة في محيطنا الإقليمي والدولي، المعروفة تداعياتها على أمن واستقرار بلادنا.

حيث تواصل القيادة العليا بذل المجهودات اللازمة لإضفاء فعالية ومهنية أكبر على جميع مكونات قواتنا المسلحة، بغية تحقيق جاهزية عالية تليق بجيش محترف شعاره الذود عن الشعب والوطن، وطموحه الشرعي احتلال الصدارة من حيث التفوق الإقليمي.

كما يسهر الجيش الوطني الشعبي على الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية مكونات الاقتصاد الوطني، من خلال تعزيز وتحديث أجهزة المراقبة والحماية على مستوى المناطق الحدودية البرية والمجالات البحرية والجوية.

وفي مجال مكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة السرية والإتجار بالمخدرات، توجت الجهود في هذه الفترة بما يلي:

1) تحييد 35 إرهابيا، توقيف 430 عنصر دعم للجماعات الإرهابية، وكذا توقيف 14639 شخصا في إطار التهريب والتنقيب غير المشروع عن الذهب، كما تم توقيف 2644 تاجر مخدرات و12771 مهاجرا غير شرعي من مختلف الجنسيات؛

2) إسترجاع 700 قطعة من مختلف أنواع الأسلحة وأزيد من مليون وحدة ذخيرة؛

3) تدمير 109 قنابل تقليدية الصنع و42 مخبأ للإرهابيين؛

4) حجز 90 كلغ من الكوكايين، و581 قنطارا من الكيف المعالج، وأزيد من 12 مليون قرص مهلوس؛

5) إسترجاع 2.6 مليون لتر من الوقود، و258 جهازا للكشف عن المعادن، و5086 مطرقة ضاغطة، 8837 مولدا كهربائيا، 787 طنا من خليط الحجر والذهب الخام و1430 عتادا متحركا من مختلف الأصناف.

كما يواصل الجيش الوطني الشعبي، من جهة أخرى، جهوده الرامية إلى تطوير قدراته فيما يتعلق بالدفاع السيبراني والتحسين المستمر لجهاز التكوين العسكري وتكييفه مع التطورات الجديدة، وتطوير الصناعات العسكرية الوطنية بالاستناد إلى توطين وتحويل التكنولوجيات، وتنويع مجالات الأنشطة والمنتجات المعروضة في السوق الوطنية.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

تلكم هي أهم ما أردت عرضه على مسامعكم، من

جملة التفاصيل التي وردت في الملف الذي وضع بين أيديكم، وفي انتظار فتح باب النقاش الذي سيكون دون شك، بناءً ومثمرا، أجدد التأكيد على الالتزام بمواصلة الأخذ بملاحظاتكم وآرائكم البناءة واقتراحاتكم، وحتى انتقاداتكم سنتقبلها برحابة صدر، لأن حجم التحديات التي تعيشها بلادنا وما نتطلع إليه جميعا في سبيل بناء الجزائر الجديدة التي وضع معالمها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تقتضي توحيد وتظافر جميع الجهود.

لنعمل معا، لنستغل النعم والموارد التي حبانا الله بها سبحانه وتعالى، نأخذ بالأسباب ونتغذى بالعزيمة ونتقوى بالتفاؤل لضمان مستقبل أفضل لبلادنا.

عاشت الجزائر، حرة قوية، عزيزة أبية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول الفاضل.

استمعنا كلنا إلى هذه الرسالة، والتي هي ـ حقيقة ـ رسالة سياسية بامتياز، سننتظر، إن شاء الله، أن يكون النقاش من طرف أعضاء المجلس نقاشا سياسيا بامتياز؛ وعلى هذا الأساس سنستأنف جدول أعمالنا على الساعة الثالثة مساء؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين زوالا

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الثلاثاء 2 ربيع الثاني 1445
الموافق 17 أكتوبر 2023 (مساءً)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول؛
- السيد إبراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد محمد عبد الحفيظ هني، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد لخضر رخروخ، وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد يوسف شرفة، وزير النقل؛
- السيد عبد الحق سايحي، وزير الصحة؛
- السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة
والدقيقة الثلاثين مساء

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

مرة أخرى أرحب بالجميع، نمر مباشرة إلى المناقشة، عدد المسجلين بلغ 90 عضوا، ولهذا تم تحديد الوقت ـ ونظرا لأهمية الموضوع ـ بست دقائق لكل متدخل، بالإضافة إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية والمحددة بعشرين دقيقة، ومباشرة الكلمة إلى السيد كمال خليفاتي، فليتفضل مشكورا.

السيد كمال خليفاتي: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم.

أتشرف بافتتاح مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة المعروض أمام مجلس الأمة وأستهل بما انتهى إليه السيد رئيس مجلس الأمة حين قال بأن «هذا البيان عبارة عن رسالة سياسية بامتياز»، كيف لا؟ ونحن نمر بهذه الظرفية السياسية والتاريخية التي نعيشها والتي ـ وللمفارقة ـ تجمع بين ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق هذه الأيام، من حملة إبادة وتصفية وحشية، تعيد رسم مشاهد النكبة الأولى، وما تعرض له قبلهم أبناء الشعب الجزائري ذات 17

أكتوبر 1961 من مجازر وتقتيل على يد الشرطة الفرنسية في باريس، فما أشبه اليوم بالبارحة!

السيد الرئيس المحترم،

إن ما أطلعنا عليه السيد الوزير الأول في عرضه وكذا من خلال وثيقة بيان السياسة العامة للحكومة، يدعو للفخر والتنويه بما حققته الجزائر خلال الأربع سنوات المنصرمة والتي لم يكن أفضل المتفائلين يخمن في إمكانية تحقيق ما تحقق، فلأول مرة صرنا نتحدث بكل ثقة عن اقتصاد متحرر من التبعية لتقلبات أسواق النفط، وصرنا نتحدث عما تبقى لنا لبلوغ الاكتفاء في أكثر من حقل ومجال، وصرنا أكثر من ذلك نطرق باب التموقع والتصدير لأكثر من بلد وقارة.

ومما يدعو للاعتزاز أيضا، أن الجزائر الجديدة التي أصبحت اليوم قوة إقليمية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، استعادت وهجها وحضورها الدولي، بفضل تبني السيد رئيس الجمهورية لسياسة خارجية استباقية تراعي مصالح البلد، وتروج لمبادئ السلم والأمن الدوليين وترافع من أجل القضايا العادلة في العالم وفي مقدمتها القضيتان الفلسطينية والصحراوية.

السيد الرئيس،

إن مجرى الأحداث المتسارعة وغير المسبوقة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال الهجمة الصهيونية الوحشية على أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وعلى مسمع ومرأى من عالم يكيل بمكيالين ويبرر للظالم المعتدي ظلمه وعدوانه.

وفي هذا المقام فإننا نعتز ونتشرف بالموقف الرسمي والشعبي للجزائر المعبر عنه على التطورات الجارية في فلسطين، ونعرب عن تمسكنا بحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى النبي صلى الله عليه وسلم، هذا الحق الذي لن يسقط بالتقادم والتراضي، فهو حق مكفول بشرائع الأرض والسماء، فالجزائر دولة وشعبا ثابتة في نصرة ومناصرة الحق الفلسطيني ولا تساوي أبدا في هكذا حالات بين الضحية والجلاد.

كما نشد على أيدي أبطال فلسطين ومجاهديها ونجدد لهم الدعوة مثلما دعاهم المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة، في أكثر من لقاء ومناسبة بأن يوحدوا صفوفهم ويلموا شملهم ويثبتوا ويصابروا في طلب حقهم وسيكون النصر حليفهم بإذن الله ولو بعد حين، ولعل التوافق التاريخي في شهر أكتوبر هذا بين ذكرى 17 أكتوبر 1961 وعملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023 يعطي للأحداث رمزيتها ويؤكد أن طريق النصر واحدة والثمن ذاته.

شكرا على كرم الإصغاء، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وتحيا الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي، زملائي الأكارم،
الحضور الكرام،
سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في هذا الجو المشحون بالقلق، وما يشهده العالم من تنمر منقطع النظير، فيما أحاط إخوتنا هناك في فلسطين من محن وإحن، تكالب وغدر الشقيق قبل البعيد، تقف الجزائر شامخة سواء في إرثها التاريخي أو في حاضرها المشهود؛ ويكفي شاهدا تنقطع دونه الرقاب، سيدي بومدين الغوث، قدّس الله سرّه، الذي دفنت ذراعه ليبقى لنا إرثا شاهدا، وشهيدا هو حيّ المغاربة صلة وصل تربط الآن بالأمس، ليبقى حائط البراق وقفا للجزائر والجزائريين، جفّت الأقلام ورفعت الصحف..(**تصفيق**)..

ولا أجد مدخلا إلى كلمتي الرامزة سوى مقطع مما قاله الأديب الكبير محمود درويش رحمه الله:

فماذا فعلتُ أنا يا أبي؟ ولماذا أنا؟
أنت سميتني يوسفا،
وهمو أوقعوني في الجبّ، واتهموا الذئب
والذئب أرحم من إخوتي..
أبتي..
ومع كل ذلك ها أنا أعود والعودُ أحمد لنناقش ما جاء

في بيان السياسة العامة للحكومة، وأقول بدءا بالقياس إلى ما يشهده العالم من تجاذبات، وصراع خفي وجلي، يخفت حينا ويظهر أحيانا أخرى، طبيعي مرة ومصطنع مرات أخرى، قصد زرع البلبلة والشك بين أبناء الوطن الواحد الذين ما إن تلم جائحة إلا ولطف من الرحمن يجمع شتات أبنائها، فيكونون على قلب رجل واحد، وتلك وأيم الله لا تكون إلا في الجزائري الحر.

فالمشروع على ما فيه من طموح وصدق في استنهاض الأمة ونحن لا نشكك في ذلك إلا أن من باب النقد الذاتي ـ وهو حق الوطن على أبنائه ـ جاء فيه ما يستوقفنا بيانا للتوضيح أو تفسيرا لغموض.

ومن ذلك فعلى الرغم من الزيادات في الأجور التي شهدها القطاع العمومي، من خلال السنتين الماليتين (2022 ـ 2023) و(2023 ـ 2024)، وهي زيادات ملحوظة، إلا أن ذلك غير كاف بالقياس إلى القدرة الشرائية التي أنهكت ذوي الدخل المحدود والمتوسط وخاصة ما نشهده من نقص في بعض المواد واسعة الاستهلاك التي تسبب فيها، عمدا، المضاربون، قصد إحداث خلل وإرباك في السوق الوطنية.

أما ما لفت انتباهي وأثمنه كثيرا من هذا المنبر، إعداد عدة مشاريع قوانين ترمي إلى تبسيط إجراءات الطعن بالنقض وإدراج أنماط بديلة لتسوية النزاعات، كما تم إحداث آليات قانونية للعدالة الإلكترونية وتعزيز العقوبات البديلة، بما يسمح بتخفيف النفقات العمومية؛ وهذه إجراءات كلها لحساب المواطن، يُشكر عليها قطاع العدالة من خلال العصرنة والرقمنة.

وفي القطاع ذاته، تم استحداث ست محاكم إدارية للاستئناف واثنتي عشرة محكمة تجارية، بما يستوجب توظيف مئتي طالب امتصاصا للبطالة، من جهة، وتوسيع المحاكم وتقريبها من المواطن، من جهة أخرى، وكل ذلك محمود يسعى إلى أريحية المواطن.

كما تضمن البيان مشاريع مراجعة القوانين الأساسية لكل من قطاع الصحة والتربية والتعليم العالي وهو ما يعلق عليه عمال هذه القطاعات آمالا كبيرة.

وكملاحظة نستدركها في هذا البيان، هو عدم التركيز على رقمنة القطاعات جميعها لتسهيل المراقبة والمحاسبة، مما يسهل على الدولة هاتين العمليتين دونما كبير جهد، كما يمكن من خلال الرقمنة معرفة المجتهد من الكسول، والمنتج من المثبط، كما يرتبط هذا المشروع بما يُسمى بالأمن السيبراني الذي هو مدار حديث كبريات الدول، من حيث كونه يشكل صمام الأمان وخاصة أننا نملك من الكفاءات العالية جدا ما يكفل هذا الجانب.

أما بخصوص المرجعية الدينية، فإنني أركز تركيزا خاصا على الأمن الإيديولوجي الذي لا يكون إلا بتوحيد المرجعية الدينية التي تضرب جذورها العميقة في هذا الوطن وقد لخصها الناظم في قوله:

في عقد الأشعري وفقه مالك
وفي طريقة الجنيد السالك

وهي عقيدة تربّى عليها جيل بعد جيل، وأي مقاربة خارج هذه الثلاثية فهي ضرب للوحدة الوطنية والشواهد على ذلك كثيرة لا تخفى على عاقل.

وفي الأخير، أغتنم هذه السانحة لأتوجه بانشغالين اثنين حُملتهما:

أما الأول فبخصوص السيارات المحجوزة، فقد تكفلت الدولة بتسوية بعض من هذا الانشغال، حيث منحت لأصحابها رخصا آنية ومؤقتة، دون أن يحل المشكل من أساسه، لذلك فهم يأملون تسويةَ ملفاتهم القاعدية نهائيا.

أما الانشغال الثاني، فيتمثل في عدم توظيف الأساتذة الأجراء، الحاملين لشهادة الدكتوراه وهو مطمح يتطلعون إليه ويبقى حقا مشروعا في حدود ما يكفله القانون.

وهناك من الآليات الممكنة ما يسّرع العملية ويحل عقدها من الأساس.

وفي ختام كلمتي هذه، اسمحوا لي أن أقول في هذا الجو العصيب المتقلب، الجزائر أولا والجزائر ثانيا والجزائر أخيرا، شكرا لكم على كرم الإصغاء..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد حبيب دواقي، فليتفضل مشكورا.

السيد حبيب دواقي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

قبل تدخلي، يفرض العدوان الوحشي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة، خلال هذه الأيام، أن نسجل

تضامننا المطلق مع الحق الفلسطيني وتقف خلف الموقف الرسمي للدولة الجزائرية الذي تم التعبير عنه.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

نلتقي اليوم بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة لتقييم سنة من العمل على تنفيذ مخطط عمل الحكومة، ضمن برنامج السيد رئيس الجمهورية، وهي محطة دستورية تعكس روح التعاون بين البرلمان والحكومة من خلال هذا العمل الرقابي، والقاسم المشترك بيننا هو إنجاح برنامج السيد رئيس الجمهورية والمشاركة في بناء مشروع الجزائر الجديدة الذي جاء به منذ انتخابه سنة 2019.

سيدي الوزير الأول المحترم،

إذا كانت سنة 2022 سنة اقتصادية بفضل الإنجازات الاقتصادية التي تحققت، فإن سنة 2023 هي سنة تثبيت ما تم تحقيقه خلال السنوات الأخيرة، مثلما أعلن عنه السيد رئيس الجمهورية، ولن نتوقف كثيرا على الإنجازات التي سجلتها الجزائر خلال هذه السنة اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا ودبلوماسيا لأنها تتحدث عن نفسها.

السيد الوزير الأول المحترم،

لكن، بهذه المناسبة، أريد تسجيل بعض الملاحظات التي يجب على الحكومة تكثيف العمل عليها واستدراك النقائص المسجلة فيها من أجل الوصول إلى النتائج التي ينتظرها الجميع حكومة وشعبا.

1 ـ في قطاع التعليم العالي: إن الحكومة مدعوة لمواصلة جهود إصلاح منظومة التعليم العالي، لأن الجامعة هي القاطرة لتحقيق النمو الاقتصادي، وحين نتحدث عن إصلاح منظومة التعليم العالي، فإننا نتحدث عن توفير شروط البحث العلمي والاهتمام بالأستاذ والطالب وتحسين الخدمات الجامعية ونوعية التكوين والتكوين المستمر والرقمنة.

في هذا الصدد، أود أن أثمن عاليا إعادة بعث التكوين لنيل شهادة الدراسات المتخصصة في العلوم الطبية، لكنني أتأسف هل يمكن لوزارة الصحة أن تمنح الشهادات الجامعية بدلا عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؟ ثم لماذا ألغى عميد كلية الطب، بالنيابة، لجامعة الجزائر شهادات الدراسات المتخصصة في أمراض الحساسية والمناعة العيادية والتي أنشئت رسميا بموجب قرار وزاري رقم 249 المؤرخ في 16 ديسمبر 2007 من هذا الإجراء دون التشاور، علما أنها حاليا هناك ما يقارب 70 طبيبا، بما في ذلك العديد من الأطباء من البلدان الإفريقية الشقيقة يتابعون تكوينهم في هذا التخصص وينتظرون الحل النهائي للحصول على شهاداتهم.

2 ـ في قطاع الصحة: بداية، ضرورة التركيز على مراجعة القوانين الأساسية لمنتسبي القطاع الصحي وتحسين ظروف عملهم، من أجل حماية هذه الفئة من نزيف الهجرة، مع العمل على الاهتمام بالتكوين المستمر، سواء الأطباء أو سلك شبه الطبي والإسراع بمواصلة جهود الرقمنة في القطاع وإعادة النظر في تنظيم النشاطات التكميلية التي تعرف حاليا فوضى وكل هذا للوصول إلى هدف تقديم خدمات صحية فعالة ونوعية، وهذه واحدة من أهم توصيات ندوة الإصلاح الصحي التي أشرف عليها السيد رئيس الجمهورية شهر جانفي 2022.

وفي الأخير، إعادة النظر في عملية الصندوق الوطني لمكافحة السرطان، من خلال:

1 ـ تقييم أدائه، خلال الفترة الماضية؛

2 ـ تحسين مخطط مكافحة هذا المرض على مستوى الهياكل والأدوية والبروتوكولات العلاجية؛ وبكل تأكيد الرفع من تكوين ومهارات الأطباء والممرضين في هذا المجال.

كما أدعو إلى مواصلة تعزيز استقطاب وتحفيز الأطباء المتخصصين في الجنوب.

شكرا على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد يوسف مصار، فليتفضل مشكورا.

السيد يوسف مصار: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري المرافق لكم،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يفوتني قبل البدء في مداخلتي هذه، ولكوني مجاهدا وعضو جيش التحرير الوطني، أن أجدد الترحم

على شهداء مجازر 17 أكتوبر 1961 وكل شهداء الواجب الوطني، كما لا يفوتني كذلك أن أترحم على شهداء المقاومة الفلسطينية ضد همجية الكيان الصهيوني المحتل، وكعضو في هذا المجلس الموقر، لا يسعني إلا أن أعبر عن تعاطفي المطلق تجاه إخواننا الفلسطينيين، قيادة وشعبا، وأدعو الله العلي القدير أن يثبت عزيمتهم نحو النصر إن شاء الله ..**(تصفيق)**..

سيدي الرئيس المحترم،

بادئ ذي بدء، نثمن ما جاء في هذه الحصيلة السنوية لعمل الحكومة وذلك بالنظر إلى عديد المؤشرات الإيجابية في مختلف القطاعات، لاسيما في الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الدبلوماسية والأمن القومي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

إن بيان السياسة العامة للحكومة المعروض علينا، اليوم يعكس جهود الحكومة في تجسيد مخطط عملها من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الأخ عبد المجيد تبون، ولاسيما التزاماته (54) التي تعهد بها للشعب الجزائري والحمد لله والشكر له على توفيقه، حيث إن أكثر من 75 ٪ من هذه الالتزامات والتعهدات جسدتها الحكومة في الميدان، من خلال تطبيق توجيهات وتعليمات وقرارات السيد رئيس الجمهورية.

لذلك، فإن الحصيلة جديرة بالتثمين وندعو الحكومة إلى بذل المزيد من الجهود لاستكمال تنفيذ وتجسيد ما تبقى من التزامات وتعهدات السيد رئيس الجمهورية، في إطار إرساء دعائم جزائر جديدة، قوية بقيادتها وشعبها ومؤسساتها وجيشها، ومزدهرة ومتطورة بفضل السياسة الاجتماعية والاقتصادية الحكيمة المنتهجة.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أنتهز هذه الفرصة لألفت كريم عنايتكم ـ السيد الوزير الأول المحترم ـ إلى بعض الانشغالات التي أصبحت حديث الساعة وموضوعا يشغل بال فئات واسعة من المجتمع، مواطنين وتجارا وغيرهم.. خاصة فيما يتعلق بنقص بعض الأدوية وكذا بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، لاسيما تلك التي لا تنتج محليا، فالمطلوب تسهيل استيرادها للقضاء على الندرة والاحتكار والمضاربة وتلبية الطلب عليها تحقيقا للأمن الغذائي المرجو، شاكرين لكم مسبقا مساعيكم في التعجيل بمعالجة هذه المسألة.

في الختام، وفي الأخير، نؤكد لكم ـ السيد الوزير الأول ـ دعمنا الكامل لما تقومون به في سبيل استكمال تنفيذ وتطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، الأخ عبد المجيد تبون، ولكم منا خالص دعواتنا بالتوفيق والسداد لما فيه الخير للبلاد والعباد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد بومدين لطفي شيبان، فليتفضل مشكورا.

السيد بومدين لطفي شيبان: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

الأسرة الإعلامية،

مساؤكم سعيد.

أولا، تحية للشعب الفلسطيني الأبي، المجاهد.

العرض المقدم من طرف سيادتكم ـ السيد الوزير الأول ـ أظهر الأرقام والمؤشرات التي نرى بأنها جيدة بالنسبة للعديد من المؤشرات الاقتصادية، سواء المتعلقة بالميزان التجاري أو ميزان المدفوعات الإيجابي أيضا، والتحكم في بعض المؤشرات، كنسبة التضخم ونسبة النمو، بصفة عامة، فهي مؤشرات إيجابية إلى حد ما، كما يجب أن نعمل في نفس المنوال في السنوات القادمة على إصلاحات الجيل الثاني.

نحن نثمن ـ معالي الوزير الأول ـ هذا البيان الذي جاء بالأرقام وهذا نوع من الشفافية، لكن أمام هذه الأرقام، كيف هو حال الاقتصاد في الجزائر؟ ونطرح السؤال: ما هي المعيشة الحقيقية للشعب الجزائري؟ ألم يحن الوقت لإعادة النظر في القواعد التي تسيّر الاقتصاد؟ هل تنويع الاقتصاد من الأهداف الاستراتيجية للحكومة؟

تكلمت ـ معالي الوزير ـ في التقرير عن الصندوق الوطني للاستثمار، هذا الصندوق لماذا لا يدخل في المحادثات مع المستثمرين الحقيقيين والشركات الأجنبية مباشرة؟

معالي الوزير الأول، ما هي النسبة التي يشارك بها قطاع الصناعة في الناتج القومي الخام الذي مازال تابعا لقطاع المحروقات والخدمات؟

ألم تتأخر النصوص التطبيقية في العقار الصناعي؟

معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

في السنوات الماضية، بعض المسؤولين في الحكومات السابقة ناقمون على ولايتي، وهي ولاية الشهيد العربي بن مهيدي وهي الولاية الرابعة في الترقيم، لأسباب ربما سياسية تم معاقبة الولاية ككل، لحد اقتناع سكان الولاية بمقولة: «لاحو علينا الباش» أي أنهم نسوا الولاية.

معالي الوزير الأول، سكان الولاية يطالبونك بزيارة الولاية؛ والحمد لله الآن تغيرت الأحوال في الجزائر الجديدة.

معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

لدينا حي 300 سكن، بناء جاهز، شُيّد في الثمانينيات وتحتوي هذه العمارات على مادة «الأميونت» وحتى الشرفات بدأت في الانهيار منذ الشهر الماضي، كونها مهددة بالسقوط، نريد منكم إيجاد حل لهؤلاء السكان، يا معالي الوزير، حتى لا نقول: قدر الله وما شاء فعل.

معالي الوزير، لدينا إطارات بالولاية لا بأس بهم من حيث التكوين ولهم أقدمية ولم تمنح لهم فرص في الترقية، نرجو أخذ هذا المطلب بعين الاعتبار.

هناك ولايات منذ 1962 هي ولايات نموذجية تشبعت وأصبحت تسيطر على الولايات المحيطة بها، نطلب منكم رؤية هذه الولايات الصغيرة ومنحها مشاريع للنهوض بها.

معالي الوزير، في ولاية أم البواقي لدينا مطار لكنه عسكري، لدينا كذلك محطة قطار والحمد لله زارها السيد الوزير وهو مشكور، ولايتنا ولاية فلاحية، الأمطار منعدمة «الله غالب» تم توقيف السقي، رخص الآبار موقفة، دعم حفر الآبار مجمد، حتى برنامج الهضاب يدخل ضمن 13 بلدية من أصل 29 بلدية.

نتمنى ـ معالي الوزير ـ تسجيل طريق مزدوج يربط بين بلدية عين مليلة وبلدية تلاغمة، ولاية ميلة.

لدينا برنامج ـ الحمد لله ـ في قطاع التربية للتخفيف عن أبنائنا، لكن مازال حبيس الأدراج، صاحب المشروع.. من المفروض دخول التلاميذ في شهر سبتمبر للدراسة لكن إلى حد الآن لا يوجد جديد معالي الوزير..

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا، الكلمة الآن إلى السيدة سامية العلمي، فلتتفضل مشكورة.

السيدة سامية العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي وإخواني أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا وقبل كل شيء، يجب علينا، بكل صراحة، تثمين ما تقوم به الحكومة من جهود جبارة في سبيل تحسين الإطار المعيشي للمواطن والرقي بالوطن على جميع المستويات، وهذا في ظل ما نعرفه من ظروف داخلية وخارجية وما تتميز به المرحلة من أزمات.

إن هذا اللقاء هو فرصة لنا جميعا لمساعدة الحكومة بالنصح والاقتراح البناء، كما أشار السيد الوزير الأول.

كما أود أن أركز على المناطق الداخلية وحاجتها الماسة لالتفات الحكومة لانشغالاتها والتكفل بها، وأؤكد على ضرورة رفع التجميد عن المشاريع التي من شأنها خدمة المواطن ودفع عجلة التقدم الاقتصادي وعلى ضرورة تمويل المشاريع القائمة وتسريع وتيرتها.

فعندما نتحدث عن ولاية باتنة، نجد أنفسنا أمام عديد الانشغالات في مختلف القطاعات:

1 ـ قطاع الأشغال العمومية: ازدواجية الطريق الوطني رقم 78 أو ما يعرف بطريق الموت، أصبح أمرا لا مناص منه وكذا الطريق الرابط بين تازولت وتيمقاد نحو خنشلة، هو رسالة من ساكني المنطقة وكل السالكين لهذين الطريقين.

2 ـ قطاع الموارد المائية: إنجاز نظام التصفية لحماية سد بوزينة ودراسة محطات التصفية بعين التوتة ونقاوس، ورفع التجميد عن مشروع إنجاز سدود بريش، بني فضالة ونقاوس ومشروع إنجاز محطة تصفية المياه المستعملة باتنة، بما فيها المجمعات وكل هذه المشاريع مقترحة ضمن مخطط الاستثمار لسنوات 2023 ـ 2024 ـ 2025.

3 ـ قطاع الصحة: الولاية في حاجة إلى اقتناء 60 سيارة إسعاف لفائدة المؤسسات الاستشفائية وهو مقترح ضمن مخطط الاستثمار السابق الذكر.

ـ تجهيز مستشفى رأس العيون بالطاقم البشري والعتاد المادي اللازم.

4 ـ قطاع الفلاحة: ولاية باتنة في حاجة للتكفل بالقائمة الإضافية ضمن برنامج الكهرباء الفلاحية.

ـ الأراضي ذات الطابع الغابي المجاورة للمحيطات

الفلاحية، فلاحو ولاية باتنة يناشدونكم من أجل منح رخص الاستغلال في المجالات الفلاحية لهذه القطع، وأعلمكم، سيادة الوزير الأول، أن هذه الأراضي غير مستغلة.

- تحيين الرخصة الاستثنائية من طرف الوظيف العمومي، من أجل توظيف خريجي مراكز التكوين والمعهد التكنولوجي للغابات سابقا، ناهيك عن رفع التجميد عن التوظيف في قطاع الغابات.

- منح رخصة الاستغلال لإنشاء مقابر في أراضي غابية، وعلى سبيل المثال لا للحصر، من بلدية تازولت يناشدونكم - السيد الوزير الأول - قرية ذراع عايسي.

5 - في قطاع السكن والعمران: نحتاج لزيادة حصة ولاية باتنة من السكنات الاجتماعية والسكن الريفي، كونها تضم 21 دائرة و61 بلدية.

6 - قطاع التربية: الولاية في حاجة ماسة إلى إنجاز ثانوية ببلدية سريانة ومدرسة ابتدائية ببلدية واد الطاقة وإنجاز إكمالية وثانوية ومجمع مدرسي ببلدية مدوكال وإكمالية ببلدية القرين.

- إكمالية ومجمع مدرسي وثانوية ببلدية لازرو.

- إكمالية ومجمع مدرسي ببلدية تازولت، قرية ذراع عايسي.

7 - وعندما نتحدث عن قطاع الداخلية والجماعات المحلية، فالولاية في حاجة إلى إنجاز مركز شرطة أمن حضري بأولاد بشينة، ومركز شرطة بطريق تازولت، ووحدة ثانوية للحماية المدنية بأولاد فاضل.

8 - قطاع الشباب والرياضة:

- إنجاز ملعب رياضي في بلدية ثنية العابد.

- إنجاز ملعب رياضي ببلدية القيقبة قرية بسكارة.

من ناحية أخرى، لا يجب أن نغفل عن أبنائنا من الجالية في الخارج فنعمل على التواصل معهم دوريا للاطلاع على انشغالاتهم وإيجاد حلول لها، ومن جهة أخرى، أرى أنه من الضروري أن تجد الحكومة آليات تمكن المواطن من الاستثمار في كفاءاتهم وتسمح لهم بالمساهمة في التنمية.

ختاما، لا يجب أن ننسى أن الهدف من لقائنا هذا هو المساهمة، بما نستطيع، في سبيل النهوض بوطننا وأننا هنا جميعا في خدمة المواطن حيثما وجد.

شكرا على كرم الإصغاء.

تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد إلياس عاشور، فليتفضل مشكورا.

السيد إلياس عاشور: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تحية إلى المقاومة الفلسطينية وعار على المجتمع الدولي، أين حقوق الإنسان؟ أين حقوق الطفل؟ أين حقوق الجريح؟ أين حقوق الأسرى؟ هذا هو العار الذي يبصمه المجتمع الدولي.

اللهم ارحم شهداءنا وشهداء فلسطين والصبر والسلوان لأهلهم.

إن بيان السياسة العامة للحكومة يندرج ضمن مرحلة مهمة في حياة الجزائر، من دولة ومشروع رئيس إلى دولة اجتماعية في ظروف عالمية وإقليمية متوترة، ومازالت مستجدات الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد والحرب الروسية الأوكرانية التي خلقت أزمة عالمية في الطاقة وارتفاع سعرها، والجزائر لم يكن لها تأثير مباشر من خلال سياسة الدولة الداعمة للمنتوج الطاقوي ولكن هناك تأثيرات غير مباشرة من خلال المواد المستوردة وخاصة المواد الخام وارتفاع سعر الشحن والمواد الأولية؛ لذا - سيدي الوزير الأول - إن سياسة التطور الاقتصادي خارج مجال المحروقات يجب أن تكون من خلال مراهنة حقيقية للمستثمرين، ولا شك أن نية الحكومة من خلال قانون الاستثمار وقانون المناطق الحرة وقانون العقار الصناعي لها أثر جميل لانطلاقة اقتصادية.

نلاحظ أن هناك إحصاء دقيقا لتوفر العقار وحتى المناطق الصناعية الجديدة، إلا أن هذه المناطق تصطدم، في بعض الحالات، بانسداد مثل نقص استراتيجية وطنية لتطوير الاقتصاد.

أليس من الأجدر إنشاء مناطق صناعية متخصصة، مثل ما يحصل في أكبر الاقتصادات الدولية كالصناعات

الكهرومنزلية، الصناعات الغذائية، الصناعة التحويلية إلى آخره... بجانب المناطق الزراعية في صحرائنا الكبرى، مثل: المنيعة، أدرار، الوادي، ومرافقة المستثمرين، من خلال إحصائيات دقيقة للمصانع التي تحتاجها البلاد وهذا لتفادي تشبع السوق بنفس المنتوج، من خلال ما شاهدناه سابقا في شركات المطاحن الخاصة التي أغلبها لا يتعدى مستوى إنتاجها 40 ٪ من إمكانياتها الحقيقية وهذا لاستعمالها مواد أولية مدعمة، هذا التذبذب يؤثر مباشرة على صاحب المصنع واليد العاملة وحتى البنوك التي تعاني من تسديد الديون.

لذا، يجب وضع مخطط وطني بإشراك جميع القطاعات، خاصة وزارة الداخلية، من خلال تهيئة الإقليم، ووزارة السكن والفلاحة، التي أغلب العقار يقع بإقليمها، خاصة في مجال الصناعة التي تحتاج إلى أراضي فلاحية كبرى لتمكين المنتوج الجزائري من التصدير بأسعار تنافسية للدول في الخارج.

نشكر وزارة التجارة، من خلال بعث الاستيراد لكبح ارتفاع الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطن، والتي سوف ينعكس إيجابيا على السوق المحلية، إن شاء الله، وهذا بعد الولوج إلى إحصاء المواد المنتجة محليا.

السيد الوزير الأول،

هذا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يعد لمسة حقيقة في عدة مجالات، مثل، قطاع السياحة الذي لديه مشاريع عالقة بسبب البيروقراطية، إذ إن 1200 كلم شريطا ساحليا أغلبه قطاع فلاحي أو محيط بحري، إذ لا يمكن منافسة دول الجوار بالسياحة الموسمية التي لا تلبي الطلبات الداخلية من السياحة المحلية، هناك بعض مخططات مناطق التطور السياحي التي أنجزتها وزارة السياحة تلزم صاحب المشروع بعدد محدد من الأسرة ومنطقة نشاطات مائية وهذا خطأ جسيم، كانٍ من الأحسن إلزام صاحب المشروع بإنتاج معماري، يمكنه من خلق ثروة حقيقية من مذهب «رابح ـ رابح» ومردودية أحسن للمشروع من خلال الخروج من العمل الموسمي والاتجاه في الاتفاقيات الدولية خاصة في فترة الشتاء في الشمال وفصل الصيف في الجنوب الكبير، إذا لم نستغل هذه الثروة في بلدنا القارة سوف نندم ونتذكر المشاريع المنجزة في سبعينيات القرن الفارط.

السيد الوزير الأول،

عودة الجزائر إلى الساحة الدولية، من خلال الخطة الدبلوماسية بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وهذا بالدفاع عن القضايا العادلة وبمبدأ المواقف الثابتة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأصبحت رائدة في إقليمها وتلعب دور الوساطة في عدة قضايا ودفاعها الدائم عن القضايا العادلة مثل قضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية التي هي أم القضايا، ونحن كأعضاء مجلس الأمة في الدبلوماسية البرلمانية تحت رئاسة المجاهد، صالح ڤوجيل، نعمل بالتوازي مع الدبلوماسية الحقيقية للترويج لصورة الجزائر ومواقفها والدفاع عنها وخلق تحالفات للتأثير في برلمانات الدول الأخرى.

نشكر الوزير الأول وكذلك وزير الصحة على المشاريع المقدمة لولايتنا، ولاية البليدة، في 2023، من منشآت ومعدات، تعود بالفائدة على الوطن والمواطن، خاصة أن البليدة محور جهوي لعدة ولايات، ولكن هناك جانب آخر يجب مراعاته، إذ يصطدم المواطن بمواعيد بعيدة المدى وهذا لتعجرف بعض المسؤولين مثل ما يحدث في مصلحة جراحة الكلى، إذ يلجأ المواطن إلى القطاع الخاص، في عدة أحيان. إن ازدواجية المعايير، من مدير الوحدة إلى جراحين يعملون بمزاجية وادعاء نفوذ من طرف مسؤولين، رفيعي المستوى، على مستوى وزارة الصحة، فلا مكان لهذه التصرفات في الجزائر الجديدة.

السيد الوزير الأول،

قطاع السياحة بولاية البليدة، هناك مطلب للسلطات المدنية.. (والعسكرية وهو اللجوء إلى مخطط استعجالي لبلدية الشريعة الذي يجب أن يكون تحت رعايتكم، دولة السيد الوزير الأول، وهذا لتقاطع عدة وزارات في هذا الملف وهذا باستحداث مرافق الإيواء كحظيرة سيارات مضامير التزلج لتمكين الولاية من استقبال ضيوفها في أريحية خاصة في فترة الثلوج.

قطاع الشباب والرياضة: هذه الحلقة الضعيفة المهمة للمجتمع، هذا القطاع الاستراتيجي الذي تنقصه منشأة قاعدية رياضية وشبانية وصارت أغلب الإدارات تستعمل المنشأة لأغراض أخرى، مثل الولايات المستحدثة حديثا التي استعملت مركبات الشباب لإداراتها، على سبيل المثال ولايتي بني عباس والمنيعة... إلخ، نشكر رئيس الجمهورية لإحداث مناصب بيداغوجية لأساتذة التربية البدنية في الطور الابتدائي. إن هذه الخطوة الجد إيجابية لتربية النشء تبقى ناقصة دون منشأة قاعدية وقاعات الرياضة التي لا يمكن تطويرها من دونها، لذا نطلب منكم السماح باستغلال قاعات الثانويات للجمعيات الفعالة،

خاصة في المجمعات السكنية الحديثة، ونطلب قاعة 5000 متفرج لفرع كرة السلة لبلدية بوفاريك وهو الفريق المدرسة بطل الجزائر والحاصل على كأس الجمهورية لعدة مرات.

وزارة الفلاحة: هناك مصانع لإنتاج الزبدة ومشتقاتها تعاني من نقص المواد الأولية المرخصة من وزارة الفلاحة، المواد الدسمة لا تكفي لمدة شهرين ويصبح العمال في بطالة تقنية لذا يرجى تزويد هذه المصانع بالمستلزمات.

وزارة التعليم العالي: إن حاملي شهادة الدكتوراه في المادة 98/54 من المرسوم التنفيذي، والدكاترة وحاملي الماجستير يطالبون نصيبهم في قرار رئيس الجمهورية، بتوظيفهم في مناصب جامعية، حيث إن الجامعة فيها عجز كبير.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد علي طالبي، فليتفضل مشكورا.

السيد علي طالبي: شكرا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الطاقم الحكومي المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

في مستهل تدخلي، أسجل تضامننا مع إخواننا في فلسطين الذين يتعرضون لأبشع عملية إبادة وتهجير قسري على مرأى ومسمع من العالم، ونُشيد بموقف الجزائر، الرسمي والشعبي، من القضية الفلسطينية، التي نعتبرها أم القضايا.

السيد الرئيس،

كما أشكر السيد الوزير الأول على عرضه لبيان السياسة العامة أمامنا، وهي محطة دستورية لتقييم إنجازات وأداء الحكومة خلال سنة من عملها.

السيد الرئيس،

لا أحد يستطيع أن ينكر المجهودات والإمكانيات التي وضعتها الدولة من أجل توفير حياة كريمة للمواطن؛ والنهوض بالقطاع الاقتصادي للوصول إلى تنمية مستدامة ورفاه اقتصادي واجتماعي.

وهذا ما ترجمته قرارات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من أجل دعم القدرة الشرائية والمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، في مجالات الصحة، السكن، التعليم وغيرها.

السيد الرئيس،

لقد سبق لي في السنة الماضية، عند مناقشة بيان السياسة العامة، أن طرحت مجموعة من الملاحظات حول بعض المشاريع الهامة على مستوى ولاية الشلف التي لم يتم الانتهاء منها وهي معطلة وتلك التي تم الشروع فيها منذ سنة 2015 رغم أهميتها في التنمية الوطنية وحياة المواطن، وأذكر على سبيل المثال:

- الطريق المزدوج، الرابط بين ميناء تنس، والطريق السيار بالشلف، ومن الضروري استكمال هذا الشطر وربطه بطريق الهضاب في شقه بولاية تيسمسيلت، وفي حال تعذر ذلك، فالطريق الوطني رقم 23 المؤدي من الحمادنة بولاية غليزان إلى ولاية تيارت، يعاني حالة متقدمة من الاهتراء وقدرته لا تكفي لاستيعاب كثافة العربات التي تمر عبره يوميا، وهو بحاجة ليصبح طريقا مزدوجا، أو إكمال الطريق الازدواجي من ميناء مستغانم الذي يصل إلى الحمادنة، واستكماله إلى غاية تيارت، وفي حال تجسيده فإن منافعه تتعدى ولايات تيارت، غليزان لتشمل ميناء مستغانم وميناء تنس، إلى الهضاب.

- وبخصوص الطريق الاجتنابي الرابع (4^{eme} rocade) الرابط بين خميس مليانة وبرج بوعريريج، والذي ينجز منه الشطر الرابط بين الخميس والبرواقية على مسافة 67 كلم، وينتهي في أواخر 2024، وفي انتظار رصد الغلاف المالي لاستكماله إلى غاية برج بوعريريج، فإنني أقترح الحرص على استكمال أشغال الطريق الوطني رقم 18 التي تم الشروع فيها هذه السنة على مسافة 23 كلم في ولاية المدية الرابط بين البرواقية والبويرة لينتهي في 2024، كحل لتخفيف الضغط عن ولايات: البليدة الجزائر والبويرة، في انتظار استكمال مشروع الطريق الاجتنابي الرابع.

لقد تم خلال هذه السنة افتتاح ملحقة كلية الطب في جامعة الشلف، وهذا شيء نشكر الحكومة عليه، وبهذه المناسبة، أجد أنه من الضروري العمل على استفادة ولاية الشلف من مستشفى جامعي، حتى يتمكن الطلبة من الدراسة والتدريب والتكوين والعمل، خاصة وأن هيكل المستشفى الجامعي موجود، وهو بحاجة للإسراع في

إجراءات تأهيله وتزويده بالكوادر والأطقم البشرية.

السيد الرئيس،

وفي موضوع الحوكمة، والتزام رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمحاربة الفساد بكل أشكاله، فقد حرصت الحكومة على تنفيذ ومتابعة هذا الالتزام، إلا أنه من مظاهر الفساد الإداري الذي يجب محاربته أيضا، هو ظاهرة اختباء بعض المسؤولين وراء عدم اتخاذ القرارات الواجب الفصل فيها في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يحيل إلى فساد مالي.

ومثال على ذلك ما تشهده حالات تعبئة حصائل النشاط السنوي التي تقدمها مصالح الجمارك، والتي تشهد تسجيل عدة حالات لمخالفات، ينتهي بها الأمر عند عرضها على العدالة إلى البراءة، وهي حالات تكلف الخزينة العمومية والمتعاملين خسائر مادية كبيرة، وما يتبع ذلك من نتائج سلبية على المواطن.

وأستشهد هنا بحالات استيراد السيارات الجديدة من «دبي»، وما يعترضها من بيروقراطية على مستوى الجمركة، حيث يتم الحجز على السلع، رغم أن المورد الأجنبي يكون قد استلم ثمن بضاعته بالعملة الصعبة، ويبقى المواطن المستورد عالقا دون تمكنه من استلام سيارته المحجوزة، في مفارقة تجعلنا نتساءل عن آلية تعامل مصالح الجمارك مع هذه الحالات؟ وفيه آلاف السيارات خرجت بنفس الوثائق ولرفع حصيلة المخالفات حجزوا حوالي 800 سيارة، هي الآن عالقة.

وكلنا أمل في شخص السيد المدير العام للجمارك الذي تولى منصبه مؤخرا، والذي يملك الحس الاحترافي والانضباط والكفاءة، بأن يترك بصمته على هذا القطاع الحساس.

السيد الرئيس،

لقد تفضلتم ـ السيد الوزير الأول ـ بإصدار تعليمة للسادة ولاة الجمهورية وأصحاب المشاريع، للسماح بمراجعة أسعار المشاريع أو توازنها نتيجة تقلبات أسعار المواد الأولية، وأنتم مشكورون على ذلك.

لكن الحاصل في الواقع هو عدم تنفيذ هذه التعليمة بسبب عدم الكفاءة وانعدام روح المسؤولية، لدرجة أن رؤساء اللجان يرفضون استلام طلبات المراجعة المقدمة إليهم من أصحاب المشاريع، وأصبح مدير القطاع يصدر أوامر بتوقيف الأشغال دون ضابط أو رقيب، رغم أن التعليمة تؤكد على معالجة المشكلة أو الفصل بالتراضي، والسؤال: لماذا يتم اللجوء إلى إيقاف المشروع لفترات تجاوزت السنة، ما أدى إلى إهدار المال العام، وهي مشاريع ذات منفعة عامة وموجهة للمواطن بالدرجة الأولى؟!

شكرا للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد وباقون على عهد الشهداء ما حيينا، بإذن الله.

الفاضل رئيس مجلس الأمة،

دولة الوزير الأول،

معالي الوزراء،

الزميلات، والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

لاشك أن المتصفح لبيان السياسة العامة للحكومة، يستشف ذلك الجهد المبذول من أجل إحداث التغيير أو تحسين الوضع العام في البلاد، وهي الإرادة التي عبر عنها في الكثير من الأحيان السيد رئيس الجمهورية، رغم ـ وكما يعلم الجميع ـ التحولات والرهانات والتوترات التي يشهدها، سواء العالم أو على المستوى الجهوي والإقليمي؛ وهذه التوترات تجعلنا مرة أخرى نقف وقفة احترام وتقدير لجهود جيشنا الوطني الشعبي وكل الأسلاك الأمنية، التي تسعى جاهدة للحفاظ على أمن واستقرار الجزائر، لأنه ليس لدينا بديل عن هذه الأرض الطيبة.

قلت إن هذا الجهد المبذول والذي تعكسه هذه الأرقام التي جاءت في بيان السياسة العامة تجعلنا أيضا نتحدث عن ضرورة إيجاد مقاربات جديدة في بعض القطاعات بعينها، من أجل أن نسمح لها بأن تواكب التطورات والتحولات التي تعرفها باقي القطاعات الأخرى.

وبالحديث عن المقاربات، ألتمس منكم ـ دولة الوزير الأول ـ البحث عن آلية تمكننا، كبرلمانيين، من متابعة جل الأسئلة التي تطرح والتي في أغلبها، حتى لا أقول كلها، نابعة من الانشغالات التي نجلبها من الجماعات المحلية، هذه الآلية ستسمح أيضا بتقريب الجهود ما بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي، طلبت هذا في مرات عديدة وأطلبها وألتمس من سيادتكم أن نبحث معًا، كبرلمان

وكحكومة، عن هذه الآلية من أجل أن نتابع هذه المشاريع بما يعود بالفائدة للطرفين.

صحيح أن السيد رئيس مجلس الأمة تحدث وقال صراحة إن بيان السياسة العامة للحكومة هو بيان سياسي بامتياز، لكن سأتطرق إلى بعض الأوجه والمشاكل التي تعاني منها ولاية جيجل. في السابق كنت أقول إن الولاية هي ولاية ظل بامتياز، لكن، الحمد لله، هناك جهد مبذول من قبل الحكومة لحلحلة الوضع هناك. في الولاية الكثير من القطاعات التي تحتاج إلى مراجعة، لكن أركز على ثلاثة مشاريع كبرى، صحيح أنها تعرف بعض الحلحلة لكنها تحتاج إلى دفع قوي وهي:

ـ نتحدث عن منفذ الطريق السيار شرق ـ غرب وأقول مرة ثانية وثالثة إن فائدة هذه الطريق ليست لولاية جيجل فقط وإنما لأغلب ولايات الجمهورية.

ـ نتحدث أيضا عن ميناء جن جن الذي يعد واحدا من أكبر الموانئ في الجزائر والذي في كل مرة يتحدث عنه السيد الرئيس وهو يحتاج أيضا إلى حلحلة مشكلة مرسى الحاويات.

معالي الوزير،

ـ المشروع الثالث الكبير للولاية هو مشروع الزيوت النباتية الذي من المفروض أن تنتهي به الأشغال هذه السنة، لكنه يعرف بعض التأخر ونحتاج إلى دعمكم، دولة الوزير الأول.

ـ كنا قد اقترحنا ازدواجية الطريق الرابط بين جيجل وميلة وتم تسجيل هذا المشروع منذ سنوات ونحتاج منكم، دولة الوزير الأول، أن يتم تسجيله في قانون المالية للسنة المقبلة، حتى نفك العزلة عن الولاية، في انتظار الانتهاء من منفذ الطريق السيار شرق ـ غرب الذي يربط بين العلمة وجن جن.

في الأخير شكرا لكم، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد جلول حروشي، فليتفضل مشكورا.

السيد جلول حروشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أقف أمامكم اليوم وأنا مثقل بهذه الأمانة التي حملني إياها سيادة الرئيس ـ حفظه الله ـ وأنا أتطلع لأكون في مستواها، ومستوى ثقته الغالية التي وشحني بها، ومستوى طموحات وآمال أهلنا في ولايتي، وآمال أبناء وطننا الغالي في هذه المؤسسة الدستورية، الممثلة للشعب في أعلى درجات التمثيل والتي يرأسها المجاهد صالح ڤوجيل.

أقف أمامكم، سيادة الوزير الأول، محييا ومقدرا جهدكم وتفهمكم لتلكم الانشغالات التي حملناها لكم، وقد شرفتمونا بحسن الاستماع، وتجاوبتم مع مطالبنا وحققتموها لنا وكلها مرتبطة بتنمية ولايتنا، فشكرا لكم ولطاقمكم الحكومي. ومن هنا، فإنني أثمن عاليا بيان السياسة العامة للحكومة الذي يعد تقديمه كل سنة جرأة سياسية وثقة في النفس، فهنيئا لكم وهنيئا لنا بكم، وبكل الرجال الذين اختارهم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ليكونوا من حوله في هذه المعركة الكبرى، معركة بناء الجزائر الجديدة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

فيما يخص قطاع التربية: إن عملية الرقمنة التي شهدها قطاع التربية لا ينكرها إلا جاحد، حيث أظهرت معالم الحداثة، تماشيا مع مسعى رئيس الجمهورية لرقمنة كل القطاعات، غير أن هذه العملية أثارت إشكالات، خاصة في ولايات الجنوب الكبير التي تتميز بشساعتها وتباعد قصورها، نوردها باختصار، على النحو التالي:

ـ التسجيل في أقسام التحضيري، لا يمكن تسجيل أكثر من 25 تلميذا وهذا يؤدي حتما إلى حرمان أطفال من حقهم في التربية التحضيرية، لعدم توفر المقاعد البيداغوجية في المدرسة ذات الكثافة السكانية العالية.

ـ التسجيل الاستثنائي في السنة الأولى، بقدر ما يسهل العملية ويضمن تكافؤ الفرص، إلا أنه حتما سيؤدي في السنة الموالية إلى عدم المساواة بين الذين كان لهم الحظ في القسم التحضيري وبين الذين لم تسمح لهم الرقمنة في التربية التحضيرية، وأضحى قبولهم في السنة الأولى

ابتدائي إجباريا، وينتج عن ذلك عدم تكافؤ الفرص، وعلى هذا، نرجو إعطاء هامش من التصرف للسادة مديري التربية على المستوى المحلي.

كل هذا لا يمنع من تدارك النقص المسجل في المناهج والبرامج، فمن أجل تربية النشء وجب تعزيز مكانة التربية الإسلامية في الوسط المدرسي كمادة أساسية، بزيادة الحجم الساعي لها في كل الأطوار وبمعامل معتبر، من خلال إعطائها الأهمية اللائقة، باعتبارها تساعد على غرس القيم ومبادئ الدين الإسلامي والقضاء على الآفات الاجتماعية التي تنخر المجتمع.

قطاع الشؤون الدينية: إن تسجيل مليون طالب في المدارس القرآنية لدليل على دور ومكانة الزاوية في المجتمع، لذا وجب إعطاؤها عناية، من خلال استحداث نصوص تنظيمية لتسييرها ودعمها ماديا، لما لها من أثر في المحافظة على المرجعية الدينية وتقوية روابط المجتمع فأقول: «علموا أولادكم القرآن، فالقرآن يعلمهم كل شيء».

أما على صعيد الدبلوماسية الخارجية، فإن الجزائر راوحت مكانتها على الساحة الدولية، من خلال المواقف الثابتة تجاه القضايا العادلة، وما موقف الجزائر من القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية إلا دليل على تمسكها بمواقفها التاريخية.

وبالنظر إلى ما يقوم به الجيش الوطني الشعبي من مجهودات في تأمين الحدود وحماية الاقتصاد الوطني ومكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة لدلالة على جاهزيته واحترافيته.

وعليه، نثمن ما جاء به بيان السياسة العامة للحكومة، من خلال الجهود المبذولة من أجل الإنعاش والإقلاع الاقتصادي وتشجيع مبادرات الشباب وإعطاء الأهمية الكبرى للمجال الفلاحي، خاصة شعبة الحبوب، لتقليص فاتورة الاستيراد للوصول إلى بر الأمان، ومن خلال المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، بغية تعزيز التماسك الاجتماعي.

وفي نهاية المطاف، لا يسعني إلا أن أشد على أيديكم بحرارة وأدعوكم بقلب منطقة هي بالنسبة للأمة خزان أحلامها، وبالنسبة للدولة محرك عجلة تنميتها، في تأمين الغذاء وربط الجزائر بعمقها الإفريقي، واستغلال مواردها الطاقوية، وربطها بشمال البلاد بالسكة الحديدية، وهي لعمري من كبريات أهداف الرئيس والتزاماته، ولعل من خطوات معالمها، استجاباتكم لتلك المطالب التي عرضناها عليكم، واستمع إليها طاقمكم الحكومي.

وفقكم الله وسدد خطاكم، وجعلكم سندا للسيد الرئيس وعونا على تحمل أعباء هذه المهام الجسام التي حمّلها الشعب إياه، وكله ثقة في إمكانياته ووطنيته ونزاهته وحبه لأبناء شعبه.

حفظ الله الجزائر وأهلها، رئيسا، حكومة وشعبا، بلدا ووطنا، أرضا وسماء، دامت الجزائر حرة مستقلة، شكرا على كرم إصغائكم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد محمد بوبكر، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبكر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

نترحم اليوم على شهدائنا الأبرار الذين تم قتلهم بكل وحشية من طرف فرنسا في مثل هذا اليوم أمام نهر السين بباريس.

أما بالنسبة لشهداء فلسطين، فاللهم اجعل أرواحهم في جنة النعيم يا رب العالمين، وللمجاهدين، اللهم انصرهم كما نصرت أهل بدر، «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله».

نحن اليوم أمام محطة لتقييم مدى رضا المواطنين على أداء الحكومة خلال سنة كاملة، وسأركز في تدخلي على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصحة وفي الأخير سؤال للسيد الوزير الأول.

يعتبر التحول الاقتصادي واحدا من أهداف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لبناء الجزائر الجديدة، ولا يمكن الحديث عن التحول الاقتصادي دون الحديث عن دور الجامعة في تحقيقه.

وهنا يجب الإشارة إلى بعض الأساسيات:

1 ـ تحقيق الانتقال الرقمي في كل القطاعات: إدارة،

بنوك، مؤسسات، هيئات، لأن الرقمنة أصبحت عصب الاقتصاد الحديث، والجامعة هي القاطرة التي تقود هذا الانتقال، أليس هكذا، يا سيدي وزير التعليم العالي؟ مع إشراك المؤسسات الناشئة في تحقيق هذا الهدف.

2 ـ دور المنتجات المبتكرة في تحريك عجلة الاقتصاد، مثل، السيارات الكهربائية، والدرون، التي أصبحت رهان الاقتصاد الحديث، وهنا يظهر دور مراكز البحث في تطوير هذه المنتجات، وهذا يقودنا للحديث عن أهمية انخراط الشركاء الاقتصاديين والتجاريين في تجسيد هذه المنتجات وتسويقها بشكل تجاري.

3 ـ لقد كان الدخول الجامعي لهذه السنة مميزا وناجحا على كل المستويات، نظرا لتقدم تكنولوجيا المعلومات، في مجال التسجيلات، ونهنئ القطاع على هذا النجاح، وما ميزه هو اعتماد عدد كبير من التخصصات الجديدة، وفتح عدد كبير من ملحقات كليات الطب في عدد من الولايات؛ ومؤخرا زرت ولاية أم البواقي وشاهدت 250 طالبا بالولاية، هذا ما يتماشى مع سياسة الحكومة وسياسة رئيس الجمهورية في مختلف كليات الطب.

وهنا أود طرح سؤال للسيد وزير التعليم العالي وأقول فيه، هل وفرنا ما يكفي من الأساتذة من أجل تكوين نوعي؟ وإذا لزم الأمر بحجة العجز في التكوين، فهل يتم التعاقد مع الأساتذة المتقاعدين.

أما في قطاع الصحة:

ـ بالنسبة للتكوين: تسجيل افتتاح 12 مركزا لتكوين شبه الطبي، وهذا ما ستستفيد منه الهضاب العليا والجنوب وخاصة الولايات الجديدة.

ـ استحداث 19.000 منصب من مختلف الأسلاك الطبية والإدارية وشبه الطبية وهو ما تستفيد منه الولايات الجنوبية والهضاب العليا.

وأسجل بارتياح التزام الحكومة بالإفراج عن القوانين الأساسية لمنتسبي قطاع الصحة قبل نهاية السنة.

ولابد من تسطير برنامج خاص لإعادة تأهيل وترميم مراكز الصحة الجوارية، خاصة في مناطق الظل، وكنت قد أجريت حديثا مع وزير الصحة المحترم وتبين أنه ملتزم بهذا الأمر.

في الختام، أركز على نقطتين هامتين:

1 ـ في إطار ترقية وتحسين الخدمات الصحية، أركز على ملف زرع الأعضاء وزرع الكبد، منذ 10 سنوات كنا نقوم بزراعة الكبد بمستشفى مصطفى باشا، ثم في باتنة، أما اليوم فلا يوجد إلا في المستشفى العسكري بقسنطينة وهم في 15 حالة، لابد من زراعة الكلى وزراعة الكبد، وهذه مسؤوليتنا!

ـ بالنسبة للاستعجالات، اليوم عملية الرقمنة طورت وحينت وضعية ملفات المواطنين.

الوقت يزاحمني.. وأخيرا، من أجل تثمين وتحسين نوعية الخدمات الصحية، لابد من تعميم وتوسيع نظام التعاقد بين المؤسسات الاستشفائية وصناديق الضمان الاجتماعي.

السيد الوزير الأول، كنت قد تحدثت حول هذه النقطة في ولاية وهران، وأشكر السيد والي ولاية وهران والذي كان حاضرا معنا وقلنا لابد من دراسة هذا الملف.

2 ـ بناء المستشفيات الحديثة: عين مليلة 240 سريرا، وهران أكثر من 800 سرير.. مستشفى الحرائق 140 سريرا، معهد السرطان والذي يتوفر على مركز بحث.

السيد وزير الصحة، لابد من عيادة جراحة خارجية، وكذا وحدات استشفائية منزلية، وأنت تسير على هذا الطريق.

النقطة الأخيرة والتي أردت ذكرها، السيد وزير الصحة، الذكاء الاصطناعي يجب أن يجد مكانا ضمن قطاع الصحة.

في الأخير، نطالب ببناء مستشفى 60 سريرا ببوتليليس.

اليوم، المرافق التقنية هي أكبر من عدد الأسرة، نحن نبني مستشفيات، لكن المرافق التقنية التي بها كل المعدات والتجهيزات والتي تقوم بالكشف المبكر لمرض سرطان الثدي والذي يمثل مشاكل كبيرة في الوطن، وكذا سرطان البروستات وكذا سرطان المستقيم، وكما قلت، العمل على التوعية بضرورة الكشف المبكر والوقاية، ودون الكشف المبكر لا يمكن شفاء المرضى، والمريض يكون في حالة سيئة مما يكلف المستشفى ميزانية كبيرة.. لابد من النظر في كل هذه الأمور.

شكرا للجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد المهدي براهيمي، فليتفضل مشكورا.

السيد المهدي براهيمي: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي الأب، المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة،

سيدي الوزير الأول،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الإطارات،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي، في البداية، أن أنحني أمام أرواح شهداء المجزرة التي ارتكبها موريس بابون في حق جزائريين، تظاهروا بكل سلمية في 17 أكتوبر 1971، فقوبلوا بكل أنواع الهمجية، حيث تم رميهم في نهر السين وهي جريمة من سلسلة الجرائم التي دامت 130 سنة.

ولأننا شعب يعرف قيمة الحرية ووجع الاحتلال، نندد بالقصف الهمجي المتواصل على إخواننا الفلسطينيين في قطاع غزة، القصف الذي لا يفرق بين عسكري ومدني هو بمثابة عقاب جماعي لا يتوانى فيه المجرمون عن قتل النساء والأطفال بكل دموية، ونندد بالصمت الدولي المتواطئ مع هذه الجريمة الشنعاء التي ستبقى وصمة عار على جبين المرافعين عن حقوق الإنسان، أمام قصف المسالمين العزل وتجويع شعب كامل والزج به في حفرة من نار، ليناشد العقلاء من كل الأطياف والأديان أن يتحركوا وبشكل عاجل لوقف العدوان الغاشم على شعبنا في قطاع غزة والسماح بفتح ممرات آمنة لإدخال المساعدات الإنسانية من غذاء ودواء وإسعاف المصابين وذوي الاحتياجات...

نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة.

سيدي الوزير الأول،

إن بيان السياسة العامة للحكومة يشدد على الطابع الاجتماعي للدولة، تعزيزا للتماسك الاجتماعي، وهذا من خلال تحسين المنظومة التربوية والجامعية وتعزيز التكفل الصحي والذي لازال يحتاج إلى استمرار الجهود، كما نثمن كل الإجراءات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية لتصحيح الكثير من الاختلالات التي عرفتها عديد القطاعات، ولأننا نقول للمحسن أحسنت، فإنني أثمن عاليا وباسم سكان رأس العين بولاية وهران القرار الشجاع لوالي الولاية في ترحيل أصحاب السكنات الفوضوية المتواجدة منذ 1970.

سيدي الوزير الأول، هذا الحي معروف منذ سنة 1970 وكان نقطة سوداء في ولاية وهران، مر ولاة سابقون ولا أحد أخذ قرارا شجاعا كهذا، لذا، اسمح لي، السيد الوزير الأول، أن أقول كلمة حق في حق هذا الوالي سعيد سعيود، هذا الرجل المحترم الفاضل، من خلال ما يقوم به للدفع بالتنمية الاقتصادية ورفع القيود للاستثمار في هذه الولاية، باتخاذه قرارات صارمة وشجاعة والسهر على تطبيق قرارات رئيس الجمهورية.

كما نرفع إليكم سؤالنا عن عدم استغلال الأوعية العقارية المتواجدة في وهران والتي تم ترحيل سكانها منذ أكثر من 20 سنة، ولازالت البنايات القديمة قائمة لحد الآن ويمكنها أن تقدم إضافة كبيرة لترقية الاستثمار في منطقة وهران.

سيدي الوزير، هذه البنايات تابعة لأملاك الدولة منذ 20 سنة تقريبا، رحل ساكنوها والعمارات باقية دون استغلال، سواء من طرف الدولة... أو الاستفادة منها في الاستثمار، في إطار البناء الترقوي أو أي شيء آخر.. الأموال مجمدة ولا تستفيد منها الدولة أو الخواص.

ورغم أن أزمة السكن عرفت انفراجا في الصيغ المختلفة وتم إنشاء مجمعات سكنية كبيرة مثل المتواجدة ببلدية مسرغين «عدل» والتي يفوق عددها 80000، إلا أنها تفتقر إلى مراكز الأمن بسبب عدم توفير مناصب مالية من طرف الوظيف العمومي، وأنتم أدرى بأهمية الأمن في هذا الوقت الذي كثرت فيه الجرائم والآفات الاجتماعية التي تهدد السكينة والهدوء في الأحياء الكبرى، ولعلمكم فإن تكلفة تأمين الأحياء السكنية أقل بكثير من محاربة الجرائم.

سيدي الوزير الأول،

إن سياسة الدولة تتجه نحو إقلاع اقتصادي بأبعاد دولية وإقليمية، ووهران قد فرضت بصمتها الاقتصادية وأصبحت قطبا مهما للتصنيع وأيضا للتصدير، وهنا أرفع لكم مشكل الطريق الرابط بين المنطقة الصناعية طفراوي وميناء وهران الذي توقفت الأشغال به منذ سنتين لعدم توفر الغلاف المالي، وهذا مكلف للدولة ومعطل للتنمية والتي تحتاج إلى مناخ متكامل يقوم على الاستغلال الجيد للموارد البشرية والتسيير الناجح.

سيدي الوزير، هذه المنطقة بها مصنع «فيات» والدولة تسعى السنة المقبلة لتصدير السيارات نحو الخارج، الأشغال بين منفذ الميناء والطريق الاجتنابي الخامس متوقفة سيدي الوزير، البنية التحتية موجودة مازال المنفذ فقط ويجب الإسراع فيها لتفادي دخول الشاحنات إلى وسط المدينة والتي تعرقل حركة السير في وسط ولاية وهران..

مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية لها منطق آخر في التسيير بالكيل بمكيالين في ترقية الإطارات واستعمال الجهوية دون وجه حق في الممارسات، نطلب منكم ـ السيد الوزير ـ التحقيق معها وردعها لتعزيز دولة القانون والعدل والمساواة.

السيد الوزير، الخطوط الجوية الجزائرية، في نظري، لابد من فتح تحقيق معها.. مخطط العمل التجاري لا يقدم لنا، نسمع بفتح خطوط جديدة مثل «جوهانسبرغ»، «دوالا بالكاميرون» لكن لا أحد سمع أو يعلم بهاته الخطوط حتى المؤسسات الأجنبية لا تعلم بوجود خطوط جوية وافتتاح خطوط خارجية، بالمقارنة مع خطوط جوية أجنبية تقوم بوضع المخطط والتخفيضات قبل ستة أو سبعة أشهر للإشهار وتوعية الساكنة وحتى توعية المؤسسات الأجنبية لتكون لها رؤية حول إقلاع هذا الخط.

سياسة الدولة تتجه نحو اقتصاد بأبعاد دولية وإقليمية؛ ووهران قد فرضت بصمتها الاقتصادية.

سيدي الوزير الأول،

الدولة قوية بمؤسساتها ولقد قالها السيد رئيس الجمهورية في عديد المرات أن الدولة تدعم وتحافظ على مؤسساتها.. (لكن فرعا من المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية المتخصصة في اللوجستيك توظف 655 موظفا من عمال وإطارات مهددة بالتوقيف، رغم أن التدقيق أثبت أن الشركة غير عاجزة، نحن نرفع لكم هذا الانشغال لمنع هذه الكارثة التي عرفتها عديد الشركات في وقت سابق وكان لها آثار سلبية اجتماعيا واقتصاديا.

سيدي الوزير الأول،

نثمن خفض الضريبة الجمركية على مادة الصويا من 30 ٪ إلى 5 ٪ ونحن نطمح أن يمس الإجراء علف الماشية والكتكوت، حتى يستعيد السوق توازنه وتستقر الأسعار.

ونطلب من الحكومة بذل جهد أكبر لتحسين الإطار المعيشي وتصحيح الاختلالات كلما تطلب الأمر، ولا يفوتني أن أثمن قرار استئناف أشغال وتجهيز مستشفيات كل من تليلات، قديل، الكرمة ومستشفى الحروق، دون أن ننسى الحرص على الحفاظ على أطبائنا بتوفير مناخ العمل المناسب لخدمة أبناء وطنهم.

كما نطلب أيضا منكم إدراج قضية توظيف حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الأجراء المقصيين في التوظيف في المناصب الجامعية.

وفي الأخير، سيدي الوزير الأول، نطلب منكم استحداث لجنة لمتابعة كل الانشغالات التي رفعها أعضاء مجلس الأمة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد أحمد دزيري، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد دزيري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، اسمحوا لي أن أنحني إكراما وإجلالا مترحما على شهدائنا في فلسطين ودعما لأبطال مقاومتها البواسل، ومنددا بأشد العبارات بالجرائم التي يقوم بها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني الشقيق.

سيدي الوزير الأول، قبل عام ومن هذا المنبر كنا قد سمعنا وناقشنا واقترحنا وباركنا بيان السياسة العامة للسيد الوزير الأول التي انتهجها في مساره الحكومي، وهذا ما تجلى في النقلة النوعية التي مست جميع القطاعات والتي من خلالها ساهمت في رفع إيرادات الخزينة العمومية، بعدما كانت محصورة على مداخيل النفط، وهذا التغيير الذي لمسه العدو قبل الصديق ما هو إلا سياسة حكيمة وعهد قطعه السيد رئيس الجمهورية على نفسه للشعب الجزائري في تعهداته (54) والتي أصبح الجميع يقطف ثمارها من خلال الجزائر الجديدة فألف شكر وعرفان له.

والملاحظ أن السياسة العامة للحكومة أخذت منحنى تصاعديا إيجابيا، يجعلنا دائما نبارك ونساند السيد الوزير الأول وحكومته الراشدة، إلا أن هناك بعض النقاط نطرحها من باب الاقتراح، حول قطاعات لازالت تراوح مكانها وخاصة التي لم تشملها الرقمنة، والتي تؤرق المواطن البسيط، مما يجعله فريسة سهلة للمضاربين في استنزاف جيبه وحرمانه من قوته اليومي وهذا ما يؤرق كاهل الحكومة، فواجب علينا جميعا إيجاد الكاريزما الحقيقية والفعالة لحمايته وجعله يعيش عيشا كريما، لذلك

نحن نطالب ونلح بالتعجيل بها.

ومن جانب آخر، ننوه بالمجهودات التي يقوم بها الطاقم الحكومي، من قرارات وخرجات ميدانية لجميع الولايات ومنها ولاية تيارت والتي تشرفت بزيارة كل من السيد وزير العدل، حافظ الأختام، السيد وزير الصحة، السيد وزير العمل، السيد وزير التربية الوطنية والتي كانت ثمارها واضحة للعيان واستبشر بها ساكنة الولاية خيرا، ويجعلنا نثمن دور ومساعدة معالي وزير المالية ومعالي وزير الأشغال العمومية، فشكرا لكم جميعا، أيها السادة الأفاضل، ونحن نقر بتفانيكم عملا وبمرافقتكم ووجودكم كرما.

أستسمح الحضور الكرام، لأتوجه صوب معالي وزير الأشغال العمومية ونحن على يقين بأنك لن تدعنا نعود خائبين في هذا الطلب، وهو موضوع الطريق القديم الجديد والذي يربط بين زمالة الأمير عبد القادر وبلدية عين الذهب وبالضبط محطة الضخ رقم 6 والتي تقدر مسافتها بـ 30 كلم، وهي تعتبر همزة وصل بين عاصمة الهضاب العليا.

السيد وزير التعليم العالي، حاملو شهادة الماجستير والدكتوراه الأجراء ينتظرون نصيبهم من قرار رئيس الجمهورية بتوظيفهم بالجامعة.

لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في بناء الجمهورية الجديدة بتفان وإخلاص، من أعلى هرم السلطة إلى المواطن البسيط، والشكر موصول إلى السلطة الرابعة لما تنقله وتقدمه بكل شفافية وصدق للمواطن.

شكرا على كرم الإصغاء وبارك الله فيكم..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة على التزامه بالمادة 111 من الدستور، أنتم مشكورون على الإنجازات والالتزامات التي قمتم بتجسيدها في الجزائر الجديدة، لكن لدي نقطتان، أريد الحديث بشأنهما:

ـ النقطة الأولى: تتمثل في الصيرفة الإسلامية، أنتم، معالي الوزير الأول ورئيس الجمهورية، إن شاء الله، يكون جزاء الصيرفة الإسلامية عند الله.

ـ النقطة الثانية: تجسيد الأمر الذي أسديتموه للولاة بخصوص لقاء النواب مرة كل شهر، جزاكم الله كل خير، نحن نلتقي في الولاية..

هناك شيء آخر، معالي الوزير الأول، هناك بعض الوزراء لا يستقبلوننا إلى غاية الآن، وهناك مديرون نريد رؤيتهم، كأعضاء ونواب لطرح انشغالات المواطنين ولا يتم استقبالنا إلا بعد أسبوع أو أسبوعين، لدينا انشغالات مواطنين نريد إيصالها وليست لمصالحنا الشخصية نرجو على الأقل، أن يكون التسهيل من طرف الوزارات.

معالي الوزير الأول، لدي نقطة، بما أنك تحدثت عنها والمتمثلة في النقد والصرف، تمنيت لما فتحتم بنكين في الخارج ـ والحمد لله ـ أن تلج الشركات الوطنية والشركات الخاصة إلى إفريقيا، كما قال رئيس الجمهورية، لأن كل الشركات الوطنية حبيسة الجزائر، ولا توجد منها المتمركزة في إفريقيا، ونتمنى إعادة النظر في القانون وهذا ما نطلبه منك.

لدي انشغالات بالنسبة لولاية غرداية والتي مرت بنكبات ومحن، منها فيضانات 2008 ومحنة غرداية، مما أدى إلى التأخر الكبير في التنمية، والله، سيدي معالي الوزير الأول، غرداية متأخرة نتمنى منكم وضع برنامج خاص لها.

ولدي بعض النقاط:

فيما يخص وزارة الأشغال العمومية: لدينا الطريق الذي يربط بين: ضاية بن ضحوة ـ حاسي الرمل ـ متليلي بين ولاية وولاية أخرى تفصل مسافة 10 كلم، لم نستطع استغلالها للدمج بين الولايتين، كذلك الطريق المزدوج بين زلفانة وغرداية والطريق المزدوج بين المنصورة وغرداية.

بالنسبة لقطاع الري: سد القمقومة في متليلي، الشعانبة، تم رصد ميزانية له منذ سنة 2014 بـ 107 ملايير ونطلب من رئيس الجمهورية ـ إن شاء الله ـ أن تبقى هذه الميزانية ولا تنقص، تمنينا ذلك لأن الساكنة الذين انتظروا بناء السد ماتوا كلهم، ونطمح على الأقل، أن السد هذا يرى النور، كذلك محطة التصفية بمتليلي، الشعانبة.

كذلك المطار الدولي في ولاية غرداية، نتمنى من وزير النقل أن ينظر إلينا كون كل المطارات تنظم رحلات للحج ونحن نتنقل 200 كلم.. ولدينا مطار دولي! مطار عبور!

وسابقا كانت الطائرات تتجه من غرداية إلى باريس وغيرها، الآن نرى أن المطار حبيس نفسه!

شيء آخر أريد أن أقوله لوزير النقل، الخطوط الجوية غير قادرة على تلبية الطلبات في الجزائر، هناك ضغط كبير، هناك من يشتري تذكرة وموعد الركوب بعد شهر وخاصة الإطارات المتواجدة بالحدود، فهم ينتظرون شهورا للحصول على حجز، يجب وضع حل؟! إذا كانت الخطوط الجوية غير قادرة، يجب وضع شركة أخرى لتخفيف الأعباء.. ذهبنا إلى تمنراست، تندوف وإليزي، كلهم يطالبوننا بتبليغ رسالتهم وها قد بلغناها!

بالنسبة لوزير الفلاحة، سيدي الوزير الأول، السنة الماضية عندما تكلمت عن القمح وكنت أمامنا، وسكت وعيناك اغرورقتا، وهناك من كان في القاعة بكى، في ذلك الوقت، أصبحت الحبوب تأتينا من الخارج، رئيس الجمهورية في اجتماعه قال: لا نرضى في الجنوب أن يكون معدل القمح أقل من 40 إلى 80 قنطارا في الهكتار، لست أدري هذه السنة حدثت نكبة، كل الفلاحين الذين كان مردودهم بين 80 و90 قنطارا أصبح 15 و20، 25 و30 قنطارا، لم نر أي شيء! لم نر أي تدخل من وزير الفلاحة! لدينا عشرات المعاهد، لم نر ولا معهدا بحث في أسباب هذا أو تساءل عن صلاحية البذور؟ ولماذا المنتوج ضعيف؟ سواء في ولاية غرداية أو ولاية المنيعة، قمنا بجولة للفلاحين قالوا لنا إن البذور مغشوشة ولا يوجد شيء!

بالنسبة للتشغيل..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ لقد تجاوزت الست دقائق.. الكلمة الآن إلى السيد مومن الغالي، فليتفضل مشكورا.

السيد مومن الغالي: بسم الله الرحمن الرحيم، على الله نتوكل وبه نستعين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

الطاقم الحكومي كل باسمه ومقامه،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

سلام من ابن ولاية تبسة المجاهدة.

تزامنا وعرض بيان السياسة العامة في هذا اليوم المشهود، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 أحد فصول بطولات شعبنا في سبيل نيل الحرية، وكذا أترحم على قوافل شهداء فلسطين في هذه الأيام الخالدة التي سطرت أحرفها بدماء الشهداء الزكية.

السيد الوزير الأول الفاضل، مداخلتي هذه بخصوص بيان السياسة العامة، تحاكي ثلاثة محاور: التنمية المحلية، القدرة الشرائية والسياسة الخارجية.

فيما يخص التنمية المحلية: بالنسبة للتنمية المحلية أدعوكم ـ سيدي الوزير ـ إلى برمجة لقاء مجلس حكومي بولاية تبسة وذلك من أجل إعطاء ديناميكية للبرامج التنموية والوقوف على النقص الفادح في بعض القطاعات وإيجاد الحلول المناسبة، وكذا تسجيل مشاريع عدة قطاعات تفتقد إلى الاعتمادات المالية.

سيدي الوزير الأول الفاضل، رغم كل الجهود التي تبذلها الدولة ولا ينكرها إلى جاحد، في المقابل تبقى النتائج غير كافية لتطلعات المواطن.

تبسة بحاجة إلى مستشفى جامعي ينهي معاناة الساكنة، فيقلل من تنقل المرضى إلى ولايات بعيدة أو خارج التراب الوطني.

تبسة تحتاج إلى تفعيل مطار الشيخ العربي التبسي وزيادة الرحلات الداخلية وكذا برمجة رحلات خارجية، فهذا مطلب ساكنة تبسة.

تبسة بها نقص في مياه الشروب، المطالبة بربطها بسد بني هارون الذي وصل إلى أم البواقي وخنشلة المجاورتين للولاية.

وكذا النقص المسجل في شبكة الطرقات وخاصة المزدوجة منها، على غرار الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين تبسة ـ بئر العاتر وتبسة ـ شريعة وتبسة ـ الونزة.

جنوب الولاية ـ سيدي الوزير الأول ـ منتج لمادة القمح ووسطها منتج للزيتون، وجب الاعتناء أكثر وترشيد هذين الشعبتين.

في مجال السياحة، نشيد بالالتفاتة الأخيرة ـ السيد الوزير الأول ـ من قبلكم وندعو من خلالكم السيد وزير السياحة إلى زيارة ميدانية لتفعيل ما اتخذته من قرارات.

وأخيرا، فيما يخص هذا المحور، وجب النظر في الشعاع الجمركي، وفق ما يتماشى وقوانين الجمهورية.

المحور الثاني، القدرة الشرائية: إن سهر الدولة الجزائرية وحرصها على الاستجابة لمتطلبات المواطن وتحسين التكفل بالفئات محدودة الدخل، حيث تم إقرار زيادات مالية معتبرة مست شريحة واسعة من قطاع الوظيفة العمومية،

وكذا المنح، منها منحة البطالة التي تعلي أيدي كثير من الشباب الذين لم يحن دورهم في الحصول على منصب عمل، إذ إن الأشهر القليلة المنصرمة شهدت توظيف الآلاف من حملة الماجستير والدكتوراه وهو ما مكن من تعزيز ثقتهم في الدولة.

سيدي الوزير الأول، ورغم الارتفاع المحسوس في الكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع، على مستوى البورصات العالمية، إلا أن مجهودات الدولة واضحة للعيان، تبقى هناك اختلالات في التخزين والتوزيع، لابد من وضع حلول جذرية لها.

سؤال ـ سيدي الوزير الأول ـ إن أمكن الإجابة عنه، ما هو الراتب الذي تراه مناسبا لضمان حياة كريمة؟

فيما يخص السياسة الخارجية: على المستوى الخارجي، نحن نشيد بمواقف السيد رئيس الجمهورية في أمهات القضايا وكذا السياسة المنتهجة لمعالجتها، إذ إن مسار العلاقات الاستراتيجية للجزائر، في ضوء استعادة بلادنا دورها المحوري، وحرصها على الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع كافة القوى الفاعلة على الساحة الدولية، مع مراعاة التنمية والتوازن في العلاقات الدولية، من أجل إبراز عالم يحكمه القانون الدولي القائم على التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض استعمال القوة أو التهديد لحل الأزمات والنزاعات الدولية.

وسيشهد التاريخ أن مواقف السيد الرئيس، عبد المجيد تبون مواقف ثابتة، لا تشوبها أية شائبة في قضايا التحرر وعلى رأسها قضية فلسطين وكذا الصحراء الغربية.

فعلا الجزائر قبلة للأحرار، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

وشكرا جزيلا لكم..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد عبد الجليل بن جراد، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الجليل بن جراد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

حسب بيان السياسة العامة للحكومة الذي بين أيدينا، فإن الأرقام المحققة في جميع القطاعات تبشر بالخير، لهذا نشكر كل الطاقم الحكومي الذي تشرفون عليه ـ سيدي ـ وكذا العمل الجبار الذي تقومون به من أجل أن تبقى الجزائر دائما شامخة.

إلا أنكم ـ سيدي ـ مطالبون ببذل المزيد من أجل ازدهار الجزائر أكثر، وبالمقابل، بعد مرور سنة منذ أول تدخل لنا في هذا المجلس الموقر، نجد أنفسنا، نحن أهل ولاية بني عباس، في نفس المكان الذي كنا فيه، بل مازلنا نراوح مكاننا وكأن عجلة التنمية توقفت عندنا في هذه الولاية الفتية، لا انطلاق لأي مشروع، لا تنمية ولا برنامج سكني، والأدهى والأمر عجز الإدارة عن إتمام إنجاز بعض المشاريع التي استفادت منها الولاية المنتدبة في وقت مضى، كالمسبح البلدي بكرزاز، المدينة التاريخية للساورة ومشروع تزويد بعض بلديات الولاية بغاز المدينة، بسبب تماطل المقاول في الإنجاز لأكثر من خمس سنوات.

يحدث هذا ـ سيدي ـ في حين أن الدولة الجزائرية قد صرفت أموالا كبيرة على باقي الوطن وبقيت بني عباس تنتظر تجسيد الوعود الكثيرة، وكما نقول في منطقتنا «لي يستنى خير من لي يقطع لياس» ودولتنا لن تنسانا، إن شاء الله.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

والله لا ندري ما نقوله لأهالينا في ولاية بني عباس المنكوبة دون نكبة، لا ندري ما نقول لأهلنا في تبلبالة الذين مازال سكانها يقطعون 450 كلم عوض 180 كلم والمرور بولاية أخرى للوصول إلى مقر ولايتهم، لا ندري ما نقول للموظفين والأطباء وكافة العمال وكذا المستثمرين المحرومين من امتيازات الجنوب الكبير؟! علما بأن ولاية بني عباس تدخل ضمن تجارة المقايضة وهذا لمجاورتها لثلاث ولايات من الجنوب الكبير وهي: تندوف، أدرار وتيميمون، وهنا نذكر شهادة بعض الوزراء ـ جزاهم الله خيرا ـ الذين أكدوا لنا أحقية ولاية بني عباس مع المنيعة في الدخول ضمن الجنوب الكبير.

سيدي الوزير الأول المحترم، الرجل الفاضل، مازلنا نترقب وننتظر زيارتكم لولايتنا للاطلاع شخصيا على صحة ما نقول، أو على الأقل، زيارة السيد وزير السكن

الذي وعدنا بذلك منذ سنة وهذا من أجل انطلاق مشروع المدينة الجديدة الذي تكلمنا معه عنها ببني عباس، قرب الطريق الوطني رقم 6.

سيدي، إن سكان ولاية بني عباس كبيرا وصغيرا يناديكم ويستغيث بكم ويترجى التفاتة كريمة من سيادتكم، من جهة أخرى، وتنفيذا لتعليمات وتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في محاربة الفساد، وبما أنني كنت إطارا سابقا في شركة سوناطراك، وعملا بأحكام الدستور، قمنا بالإبلاغ عن فساد بعض المسؤولين في هذه الشركة والذي عايشته شخصيا، المهم، شهادة لله وللتاريخ، أنني قمت بواجبي وبما يمليه علي ضميري وهمي الوحيد كما هو همنا جميعا هو الوطن وما أدراك ما الوطن!

بهذه المناسبة، أهنئ السيد المدير العام الجديد لشركة سوناطراك على الثقة التي وضعها فيه السيد رئيس الجمهورية ونتمنى أن يقوم بإصلاح شامل وعميق في هذه الشركة، علما أنها المورد الأول والأساسي لميزانية الدولة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إن تصريحات وتوجيهات السيد رئيس الجمهورية في واد وما نراه في الواقع في واد آخر؛ ومن هنا أوجه رسالة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي كان لي الشرف أن التقيت به شخصيا مرات عديدة في سنوات التسعينيات، حينما كنت مديرا مساعدا بالبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار (BNA250) ومن تواضعه تناقشنا مع سيادته أوضاع البلاد أيام العشرية السوداء وعرفناه عن قرب بأنه رجل وطني حتى النخاع ولديه غيرة كبيرة على البلاد، وكان يقول لي دوما «بلادنا بخير، لا ينقصها إلا الرجال المخلصون».

ها أنت اليوم، سيدي الرئيس، المسؤول الأول للبلاد والجزائر أمانة بين يديك وليس لدينا أدنى شك بأنك ستقود البلاد إلى بر الأمان وتصون الأمانة، بل أكثر من ذلك ستعرف بلادنا في عهدك ـ إن شاء الله ـ قفزة نوعية من الازدهار والرقي.

وعليه، أقول لسيادتكم ـ سيدي الرئيس ـ إن الجزائر الجديدة لا تبنى بمثل هؤلاء المسؤولين الفاسدين الذين مازالوا يعبثون بمستقبل البلاد، ولا بمجتمع مدني انتهازي وعميل، ولا بأشباه الأعيان ممن يدعمون الفاسدين لأجل بقاء مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة.

إن بناء الجزائر الجديدة يتطلب:

1 ـ الاهتمام بالجيل الصاعد وتربيته أحسن تربية بإصلاح المنظومة التربوية وإعطاء المعلم والأستاذ مكانته الحقيقية.

2 ـ إستعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة وخاصة قطاع العدالة.

3 ـ تقريب الإدارة من المواطن والتكفل بانشغالاته ..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: بارك الله فيك؛ الكلمة الآن إلى السيد حمزة بوحفص، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة بوحفص: بسم الله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وبعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول المحترم، ومن خلاله السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

إطارات مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، تحية إجلال واعتزاز للجزائر، حكومة وشعبا، على تأكيد موقفها الشامخ الداعم للقضية الفلسطينية، رغم خيانة الكثيرين لها، وذلك أقل واجب يفرضه علينا ديننا وتاريخنا، وبعد؛ فإن كان بيان سياستكم العامة يعكس ضميركم ومهنيتكم العالية فهو وبأسف شديد، لا يعكس إطلاقا، في بعض أجزائه، الواقع المرير الذي تسبب فيه من يمثلونكم ويمثلون الدولة والذين يسيرون بخطى معاكسة لخططكم وتعليماتكم، فينتج واقعا لا علاقة له بالأرقام التي تقدمونها والتي تبنى في الغالب على تقاريرهم وبياناتهم الرسمية.

ومن قبيل واجبنا تجاه شعبنا الجزائري عامة، والمواطن بعين صالح خاصة، يؤسفنا أن نكرر بعض المآسي، على أمل أن تقف عندها أياد نظيفة مثلكم، فتنهيها ومن ثمة تنهي حقبا من الذل.

ولأن الشغل هو القطاع الهام والذي بتحسينه تتحسن أمور عدة، على مستوى الفرد والمجتمع، فلابد من البدء به والتذكير بأنه لا يعقل في ولاية تعرف باحتياطي الغاز بترتيب عالمي متقدم جدا أن يبقى شبابها يعانون من شبح

البطالة، بمن فيهم الذين يشتغلون بعقود قصيرة المدى أو محددة المدة، فهؤلاء أيضا لا يفرقهم عن البطالة شيء كثير.

لذلك سيتعين على مفتشي العمل القيام بأدوارهم المنوطة بهم قانونا والتي أساسها المراقبة الدورية لأماكن العمل وفحص عقود العمل، ومن أجل فحص احتوائها لما يقرره القانون من حقوق العمال، ناهيك عن التأكد من توجيه جميع العروض إلى الوكالات المحلية للتشغيل والحرص على بعث عروض جديدة على الدوام، لأن ذلك قرره الدستور حقا خالصا للفرد، ولكن، للأسف، بقي بعيدا عن ذلك الوصف.

في قطاع الصحة، لا زلنا ـ سيدي ـ ننادي بإنهاء مشاريع مستشفى 120 سريرا بجواليل ووضعه حيز الخدمة في أسرع وقت، وكذا العيادات المتعددة الخدمات بفقارة الزوى، ومستشفى 60 سريرا بإينغر التاريخية الذي لم ير النور إلى الآن، تمكين مجموع هياكل الصحة من إضافات بشرية للأطباء الأخصائيين، حسب ما تحتاجه المنطقة وليس إرسالا عشوائيا لاختصاصات لا حاجة مستعجلة لهم، فلا يعقل أن يخلو أكبر هيكل صحي في الولاية من اختصاص في طب القلب والعيون والأنف والأذن والحنجرة وغيرها..

ليس منطقيا أيضا أن تخلو الولاية من مؤسسة صحية متخصصة في الأمومة والطفولة، وليس منطقيا أيضا أن نرسل أطباء ونحرم الهياكل الصحية من الأجهزة الطبية الهامة التي يحتاجونها للقيام بعملهم على أكمل وجه، ليس معقولا أيضا أن تخلو الهياكل العمومية وحتى الخاصة من المواد الأساسية، كالتخدير مثلا، فيحول ذلك دون قلع ضرس أو سن بحجة عدم وجود البنج، ومن غير المعقول ـ سيدي ـ أن ننتظر تحسنا في المؤسسات الصحية ونحن لا نلتفت إلى ظروف إقامة الأطباء عامة والأخصائيين خاصة.

وفي ظل الحديث الرسمي واللامتناهي عن بدائل المحروقات تماما، كما انتهجته الكثير من الدول، يبقى فلاحو المنطقة يكابدون عناء التكاليف الباهظة تماما، كما يكابدون عناء صعوبة الوصول إلى محيطاتهم الفلاحية، بما فيها القديمة، ومن ثمة وجب فتحها وتسهيل العبور لها.

أيعقل الحديث عن محاصيل فلاحية والمدينة لم تحصل على أبسط هيكل ضروري لذلك وهو غرفة التبريد، لذلك الرجاء الاستجابة لمشاكل الفلاحين المشروعة وتسوية أيضا عقود محيطاتهم المنشأة عن طريق الامتياز.

أما ولأن المدرسة أساس كل مجتمع، فلا يعقل أن نبقى نعاني من قلة الهياكل التعليمية ووسائل النقل المؤدية لها، ولا يعقل أيضا والمنطقة تعيش نصف سنة من حرارة الجو أن جل مؤسساتها التعليمية دون تكييف أو أنها تحتويه ولكنه عاطل أو شبه ذلك، فإلى متى نبقى حبيسي اللغة الفرنسية المحاصرة عالميا؟ هل يعقل أن نزاوج بين لغتين أجنبيتين لتلميذ لم يتعد عمره 10 سنوات؟ إلى متى يبقى موظفات وموظفو عقود الإدماج على الخصوص دون ترسيم؟ وماذا ينتظر منهم من عطاء، في ظل عدم الاستقرار النفسي الذي يعانون منه؟

هل يعقل ونحن نتحدث عن بدائل للطاقة أن نتحدث عن السياحة وكل الطرق المؤدية إلى عين صالح مهترئة كليا وتسمى طرق الموت؟ إلى متى تغيب الرقابة العمومية إلى حد إنجاز تجار الموت وبعض مقاولي الأشغال العمومية، عديمي الضمير، ينجزون طرقا بمفهوم (جوتابل) تحت رعاية بعض الموظفين عديمي الضمير الذين يصادقون على مطابقة الأشغال للمعايير والواقع، مطابقة معايير الغش والخداع؟

إلى متى نتغنى بقطاع..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ انتهت الست دقائق، لا تشغل الميكروفون ثانية عندما يتوقف آليا! الكلمة الآن إلى السيد صالح رقيق، فليتفضل مشكورا.

السيد صالح رقيق: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

تحية نضالية عطرة، نزفها من أرض الشهداء وقبلة الأحرار إلى الشعب الفلسطيني المرابط وإلى غزة الأبية التي تتعرض لإبادة جماعية على مرأى ومسمع العالم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

دولة الوزير الأول المحترم،

معالي الوزراء كل باسمه ومقامه،

زملائي الأعضاء الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم وحمة الله.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

عندما نستقرئ بيان السياسة للحكومة ونستنطق لغة الأرقام فيها ونغوص في مضامينها ونتذكر بأننا قد رصدنا أكبر ميزانية عرفتها بلادنا منذ الاستقلال، ونسقط كل ما سبق على الواقع اليومي المعيش للمواطن، نجد أنه قد

تحقق الكثير الذي لا يمكن نكرانه وبقي الأكثر الذي نرجو تحقيقه، لذا أود الخوض في نقطة أراها من الأهمية بمكان وهي الارتفاع المتزايد في أسعار المواد الغذائية والذي أصبح هاجس المواطن الأول، حيث لا ضبط ولا رقابة لهذه الأسعار، الأمر الذي ضرب القدرة الشرائية للمواطن إلى الحضيض، فبالرغم من الزيادات التي أقرها السيد رئيس الجمهورية، وهو مشكور على ذلك، ونذكر منها: منحة البطالة، المنحة الجزافية، زيادة في الأجور، المنحة الجامعية وغيرها.. لم تتركها هذه الزيادات اليومية في الأسعار أن تؤتي أكلها كما ينبغي، لذا نطالب بضبط هذه الأسعار ومراقبتها وتسقيفها.

والآن اسمحوا لي أن ألفت انتباهكم إلى بعض الانشغالات المحلية لولاية تندوف:

1 ـ سوق العمل:

لقد حظيت ولايتنا، ولله الحمد والمنة، بعدة مشاريع استراتيجية منها: منجم غار جبيلات، المعبر الحدودي، السكة الحديدية، إلا أن توظيف أبناء الولاية لا يزال محتشما ولا يتلاءم البتة مع حجم هذه المشاريع، حيث كان من الأجدر قبل انطلاق هذه المشاريع، أن يكون تنسيق بين وزارة التكوين المهني ومختلف الوزارات، لفتح تخصصات تتلاءم مع هذه المشاريع الضخمة لتفادي تحجج مؤسسات الإنجاز، بعدم وجود الاختصاص المطلوب لدى أبناء الولاية، لذا نطالب بضبط سوق العمل وإلغاء الشروط التعجيزية لعروض العمل وفتح تخصصات في التكوين المهني والمركز الجامعي لهذا الغرض.

2 ـ الجانب الصحي:

ـ هناك تأخر كبير في انطلاق المشاريع الصحية، مثل مستشفى 120 سريرا، مستشفى الأمومة والطفولة 60 سريرا، عيادة تصفية الدم، مع المعاناة الكبيرة في إجراءات الإجلاء من الولاية إلى الشمال.

ـ نقص الأطباء الأخصائيين، لذا أقترح أن تمنح الامتيازات التالية: لكل طبيب مختص يريد فتح عيادة بالجنوب، أولها، منح قطعة أرض لإنشاء مشروعه، ثانيا، دعم مالي لا يقل عن 40 ٪ من قيمة المشروع، ثالثا، الإعفاء الكلي للضريبة، علّ هذه التحفيزات تشفع لسكان الجنوب.

3 ـ الإسراع في استكمال الدراسة الخاصة بتحويل المياه (جنوب ـ جنوب) إلى ولاية تندوف وتوسيع محطة تحلية المياه بما يتناسب والاحتياج اليومي للمواطن.

إنجاز محطة التصفية (Station d'affinage) وألح ـ معالي الوزير الأول ـ على هذه النقطة وهي إنجاز محطة تصفية المياه المستعملة الجديدة والتي انتهت الدراسة بها منذ ثلاث سنوات، حيث أصبحت المحطة القديمة تؤثر سلبا على صحة السكان.

4 ـ خلال التقسيم الإداري لسنة 1984، تم ترقية تندوف إلى ولاية بدائرة واحدة وبلديتين واليوم بعد مرور 38 سنة لاتزال بنفس الدائرة ونفس البلديتين، لذا نرجو ترقية بلدية أم العسل إلى مصاف الدوائر وقرية حاسي خبي إلى بلدية.

5 ـ في مجال النقل الجوي: بالنسبة لرحلات الخطوط الجوية من وإلى ولاية تندوف كلها رحلات ليلية متعبة ولعلي البارحة كنت أحد الشاهدين عليها، لذا أطلب، على الأقل، أن تكون نصف هذه الرحلات نهارية، مع ترقية الوكالة التجارية للخطوط الجوية وفتح مناصب عمل بمطار تندوف، خاصة بعمال الأمتعة، لأنه في الوضع الحالي ينتظر المسافر قرابة الساعة لاستخراج أمتعته.

6 ـ خلق محيطات فلاحية جديدة، نظرا للطلبات الكبيرة للشباب للولوج إلى عالم الفلاحة مع تسوية المحيطات السابقة.

7 ـ تسوية وضعية العقود المنتهية، فلاهم استفادوا من منحة البطالة ولا هم أجراء.

8 ـ تطوير شعبة الإبل وإنقاذها من شبح الجفاف الذي طالها، لذا نطالب ببرنامج خاص بولاية تندوف، كونها تعتمد بنسبة 90 ٪ على الإبل فيما يخص تزويدها باللحوم الحمراء.

9 ـ بالنسبة لقطاع التربية: بالنسبة لتلاميذ المتوسط والثانوي الذين تم رفض إعادتهم للسنة وقد سجلوا في المنصة الرقمية ورفضوا أيضا «ما دام هناك مقاعد شاغرة بودنا إدماجهم ولا نعرّضهم للتسرب المدرسي».

10 ـ رصد ميزانية خاصة لتسيير المسجد القطب، تندوف، باعتباره صرحا دينيا مهما، لاحتوائه على عديد المرافق ولا يمكن تسييره دون ميزانية خاصة.

سيدي معالي الوزير الأول، تندوف تزخر بإطارات شابة، قادرة على تحمل المسؤولية، لذا نرجو منكم الالتفاتة لترقيتهم إلى مناصب عليا.

وفي الأخير، أشيد بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها أفراد الجيش الوطني الشعبي، جندا وقادة، وكل الأسلاك الأمنية الساهرة على تأمين الوطن والمواطن.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.
والسلام عليكم..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد محفوظ بوصبع، فليتفضل مشكورا.

السيد محفوظ بوصبع: شكرا للسيد الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري المرافق له،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بادئ ذي بدء، نثمن تكريس هذه الآلية الرقابية التي خوّلها الدستور للبرلمان في رقابته على عمل الحكومة، إعمالا بأحكام المادة 111 من الدستور، التي تفرض على الحكومة تقديم حصيلة أدائها السنوي أمام غرفتي البرلمان؛ وهي في العموم حصيلة إيجابية، بحكم أن جل المؤشرات، لاسيما الاجتماعية والاقتصادية منها تسير نحو الأخضر؛ والأرقام والمنجزات في الميدان خير دليل وتبشر بالخير لعموم الساكنة، بفضل النظرة المتبصرة والسياسة الاقتصادية والمقاربة المنتهجة من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، التي تقوم أساسا على تنويع الاقتصاد والبعد عن الاقتصاد الريعي «الذي يجمّد الأدمغة والابتكار».
ومن هنا، جاءت القرارات والإجراءات والتدابير التي من شأنها تطوير القطاعات الاستراتيجية الواعدة بالنمو، مثل قطاع المناجم والتعدين، وتثمين الإنتاج الوطني، وتطوير المنشآت القاعدية والبنى التحتية، وتعزيز اقتصاد المعرفة وتسريع وتيرة التحول الطاقوي والرقمي.
ويعد مشروع الحدبة ببئر العاتر، جنوب ولاية تبسة، لإنتاج وتحويل الفوسفات أحد أهم معالم سياسة التعدين الواعدة التي بادر بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، باعتباره استثمارا ضخما بهذه الولاية الحدودية، على غرار منجم الحديد لغار جبيلات في ولاية تندوف وكذا منجم الزنك والرصاص لوادي أميزور في ولاية بجاية؛ حيث تقدر تكلفة الاستثمار بهذا المنجز بستة (6) ملايير دولار، لاستغلال احتياطي يقدر بـ 2.1 مليار طن من الفوسفات، ما سيسمح لبلادنا بدخول مجال تصدير الفوسفات من أوسع الأبواب وتحصيل عائدات وموارد مالية بالعملة الصعبة لفائدة الخزينة العمومية.
إننا نبارك وندعم هذا الخيار الاستراتيجي للسيد رئيس الجمهورية، في إيلاء عناية خاصة وأولوية قصوى لقطاع المناجم والتعدين، لاستخراج وتحويل المعادن الضرورية وتطويرها.
كما نثمن القرارات الهامة المتخذة في اجتماع مجلس الوزراء، لاسيما القرار القاضي باستحداث ولايات منتدبة جديدة في الجنوب والهضاب العليا، وفي مرحلة لاحقة، ولايات جديدة في شمال الوطن، وهذا من شأنه خلق فضاءات اقتصادية جديدة وتوسيع وتعزيز التنمية المحلية، ونتمنى أن تكون دوائرنا الكبيرة في ولاية تبسة، كبئر العاتر والشريعة والونزة، من بين هاته الولايات المنتدبة.
السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول الفاضل،
إسمحوا لي في هذه العجالة من الوقت، أن أنقل إليكم بعض الانشغالات، حمّلني إياها ساكنة ولاية تبسة الحدودية، التي لم تأخذ حظها من التنمية؛ وبالمناسبة أجدد ومواطني تبسة لكم ـ السيد الوزير الأول المحترم ـ الدعوة لزيارة ولايتنا الحدودية التي تشهد تأخرا كبيرا من حيث مقومات الإقلاع الاقتصادي الحقيقي والتنمية الاجتماعية، فهي بحاجة إلى برنامج خاص وأخص بالذكر:
ـ السكن: نقص حاد في توفير الماء الشروب والكهرباء والبنية التحتية.
ـ المطالبة بازدواجية الطريق بين بئر العاتر وتبسة الذي يشهد حركية كبيرة وحوادث يومية.
ـ ضرورة إنجاز مصفاة بمنجم الفوسفات، بجبل العنق، بسبب الأضرار التي يسببها للإنسان والبيئة من أمراض خطيرة كالسرطان والربو والحساسية، ولاية تبسة ولاية فلاحية، بترولية، غازية، حدودية، سياحية.
ـ المطالبة بإنشاء مستشفى للأم والطفل وقطعة الأرض موجودة.
ـ تخصيص طائرة كبيرة للنقل الجوي بالنسبة للخط الداخلي تبسة ـ الجزائر، بالنظر إلى العدد الهائل للمسافرين على هذا الخط؛ وفتح خط خارجي لولايتنا، منذ زمن ونحن نطالب بهذا، السيد المحترم، وزير النقل.
في الأخير، لا يفوتني أن أضم صوتي إلى أصوات كل

الأحرار في العالم، منددا بالعدوان الهمجي الصهيوني على إخوتنا في غزة العزة الباسلة والصامدة، ونعتز بالموقف المشرف لبلادنا، الثابت والداعم للقضية الفلسطينية، مثلما أكد عليه بيان اجتماع المجلس الأعلى للأمن، بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني.

قال الله سبحانه وتعالى: «الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل» صدق الله العظيم.

ويقول الشاعر في حق المطبّعين الذين هم مُوالون، قول الله «ومن يتولهم منكم فإنه منهم».

ومن يرض الهوان يعش ذليلا ولو يمشي على ريش النعام

ومن يأباه مثل النسر يبقى عزيزا شامخا بين الأنام

فكن كالنسر في دنياك حرا ولا تخش السهام من اللئام.

فهؤلاء الأبطال هم من يدكون حصون اليهود الجبناء العلوج ويخرجونهم وهم يبكون ويتبولون عند أسرهم، فاللهم انصرهم، اللهم انصرهم، فالقدس قدسنا، وغزة غزتنا والله ينصرهم في طوفان الأقصى.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا؛ ومع المتدخل الأخير في هذه الجلسة المسائية، السيد محمد عمرون، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد عمرون: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الوزاري المرافق،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

بالموازاة مع استذكارنا اليوم لمجازر فرنسا الاستيطانية بحق المهاجرين الجزائريين في «نهر السين»، نقف اليوم مصدومين من آلة الدمار الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ومصدومون أكثر من موت الضمير الإنساني وصمت عرّابي حقوق الإنسان من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية، وعزاؤنا يبقى في صمود شعب الجبارين وفي المواقف الباقية المتبقية من الأصوات الحرة والعادلة في هذا العالم.

وإنه لفخر لنا كجزائريين أن نكون من هذه الأصوات التي عبر عنها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن خلال بيانات وزارة الخارجية، فلا مجال للمساواة بين الضحية والجلاد ولا مجال لشرعنة الاحتلال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن مناقشة بيان السياسة العامة، بقدر ما هو لحظة تقييم وتقويم ووقفة مساءلة للحكومة، فإنه يعّبر عن مظهر من مظاهر الجزائر الجديدة المحترمة لمؤسساتها والملتزمة بواجباتها، وعلى هذا الأساس، ما بين التثمين والتصويب والتنبيه تكون مداخلتي في ست نقاط أساسية:

1 ـ الحوكمة: نلمس تحسنا واضحا في مجال التنسيق بين البرلمان والحكومة وقد شكلت عبارة «من أجل علاقة تكاملية بين السلطتين» في بيان السياسة العامة في صفحتها 14 إدراكا سليما من الحكومة لأهمية التعاون بين مؤسسات الدولة، فليس شرطا التطابق المطلق بيننا، لكن من المهم التعاون والوقوف عند صلاحيات كل أحد، بما يضمن بناء مؤسسات قوية لجزائر جديدة.

2 ـ الرقمنة: فبعد تلكؤ خلال السنوات الماضية، كانت هذه السنة بحق سنةً استدراك في هذا المجال وشهدنا تسارعا لوتيرة الرقمنة في القطاعات والمؤسسات، وندعو لتكون سنة 2024 خاتمة لهذا الملف برقمنة شاملة، تكون مدخلا آخر للحكومة الإلكترونية.

3 ـ السياسة الاتصالية: إن الاهتمام الكبير بالسياسة الاتصالية للحكومة ضرورة ملحة اليوم، فكثيرة هي إنجازات الدولة في السنوات الأخيرة في عديد المجالات، لكن غياب حركة المعلومة تبقي هذه الإنجازات في الظل، لذلك ندعو إلى تبني سياسة اتصالية مؤسساتية وجماهيرية أكثر فعالية، وهنا نثمن مبادرة وزارة الاتصال، بعقد يوم إعلامي خصص لسياسة التوظيف وجمع عديد الوزارات ذات الصلة، ما سمح بإعطاء تفاصيل مهمة معبرة عن جهود الدولة في هذا المجال.

4 ـ القدرة الشرائية للمواطن: إن حجم الدعم المقدم وكل الإجراءات الهامة المتخذة في هذا الشأن، واعتبار السيد رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء الأخير، بأن القدرة الشرائية للمواطن خط أحمر، هي رسالة طمأنة حقيقية للمواطن، بتكفل الدولة المستمر بهذا الموضوع واحتلاله الأولوية في السياسة العامة للبلد.

إلا أن العديد من العوامل الخارجية الضاغطة وأخرى داخلية معرقلة، قد تجعل من كل هذا الجهد قليل الأثر، ما يحتم علينا التفكير بجد خارج العلبة في سياسة دعم جديدة، تكون نتائجها أكبر وأثرها أعمق، قادرة على امتصاص صدمات الخارج ومحيدة لعراقيل الداخل؛ وهنا نتائج الإحصاء العام للسكان، المنتظر، ستكون منطلقا هاما لهذا العمل.

5 ـ ترقية التشغيل ومحاربة البطالة: لاشك أن المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل مهم للاقتصادات العالمية اليوم لتخفيض البطالة والدفع بالتنمية المستدامة، ونلمس اليوم نتائج طيبة عند شبابنا وطلبتنا في هذا الميدان، إلا أن تجميد استقبال مشاريع الشباب على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لمدة عام وإقصاء خريجي التكوين المهني من الاستفادة من هذا الجهاز قد يكبح مستقبلا ديناميكية هذا القطاع.

لذا ندعو إلى الإسراع لفتح المنصة الرقمية، لبدء استقبال حاملي المشاريع ورواد الأعمال من الشباب وإدماج وزارة التكوين المهني والتمهين في الاتفاقية المشتركة الموقعة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

6 ـ سياسة خارجية نشطة واستباقية: ندعم بقوة التوجه الإفريقي المتنامي للدولة الجزائرية ومضاعفة الجهد في حل مشاكل دول الجوار، سواء في مالي أو النيجر؛ وتكثيف التعاون الاقتصادي مع موريتانيا وتونس، كما أنه من المهم بدء عمل الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية وبداية تجسيدها لمشاريع عملية في دول الساحل، ما يجعل الجزائر بحق قوة سلام وتنمية في المنطقة والقارة الإفريقية.

ولا يمكن أن ننسى في اليوم الوطني للهجرة جاليتنا بالخارج، فبعد نشر القرار الوزاري المشترك الذي يحدد نظام التقاعد، فإننا ندعو للتعاون..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا؛ شكرا جزيلا، شكرا للجميع ونواصل أشغالنا غدا على الساعة التاسعة والنصف صباحا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والنصف مساء

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 2 جمادى الأولى 1445
الموافق 16 نوفمبر 2023

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587